المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الخميس 22 أيلول 2022

أبرز عناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

-للمرة الاولى سيعلن رئيس حكومة اسرائيلية امام العالم اليوم اهمية العملية السياسية مع الفلسطينيين

-رئيس الحكومة السابق نفتالي بينت يهاجم لبيد: لا مكان لدولة فلسطينية بين النهر والبحر

-وزيرة الداخلية الاسرائيلية ايليت شاكيد: لبيد يتحدث باسمه فقط

-الليكود: لبيد يريد التخلي عن ارض الاباء والاجداد

-المفتش العام للشرطة يتعرض للهجوم من قبل اليمين واليسار لمطالبته بحجب مواقع التواصل الاجتماعي في حالة الحرب

"معاريف":

-لبيد سيعلن في الأمم المتحدة اليوم دعمه لاقامة دولة فلسطينية وأن اسرائيل لن تسمح لايران بالحصول على النووي

-لبيد يهاجم نتنياهو الذي ادعى انه تنازل لحزب الله في اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان

-بوتين يهدد بالسلاح النووي ويعلن عن تجنيد 300 الف جندي احتياط

-الليكود سيوجه حملته الانتخابية للجمهور من المتدينين القوميين

-احزاب الحرديم: الهدف 8 مقاعد

-المعسكر الرسمي: فقط غانتس يستطيع تشكيل حكومة مستقرة

"هآرتس":

-لبيد سيدعو الى حل الدولتين في خطابه بالامم المتحدة

-مصدر سياسي: المستشارة القانونية اقرت للحكومة الانتقالية التوقيع على الاتفاق مع لبنان بدون استفتاء

-الشرطة تعتقل محتجين في مدينة رهط في النقب على الرغم من حصولهم على تصريح بالتظاهر

-جدعون ليفي: اسرائيل بممارساتها بالضفة تريد انتفاضة جديدة

"تايمز أوف إسرائيل":

. إسرائيل تعيد اعتقال فلسطيني أضرب عن الطعام مدة 141 يوما قبل إطلاق سراحه

. رئيسة الوزراء البريطانية تبلغ لابيد أنها تدرس نقل السفارة البريطانية إلى القدس

* * *

عين على العدو الخميس 22-9-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 9 مطلوبين فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية، كما وردت أنباء عن إطلاق نار نحو مستوطنة هار براخا، وإطلاق نار نحو موقع عسكري قرب نابلس، كما تعرضت القوات للرشق بالحجارة والزجاجات الحارقة والألعاب النارية وغيرها.
- **حدشوت بتاخون سدي** :قبل الساعة 05:00 بقليل فتح فلسطينيون النار باتجاه مستوطنة قرب نابلس، ولم تقع إصابات.

- **محافظ جنين أكرم الرجوب لـ إذاعة جيش العدو** :يجب إعطاء الأجهزة الأمنية الفلسطينية فرصة للعمل، وعدم الاقتحام ليلاً ونهاراً وهدم البيوت وقتل الناس، ثم تطلبون منهم العمل.
- **حدشوت بتاخون سدي** :حادثتا إطلاق نار خلال الساعة الماضية من قبل مسلحين فلسطينيين قرب الخليل، وقرب نابلس دون وقوع إصابات.
- **قناة كان العبرية** :قائد لواء السامرة العقيد روعي تسفيغ: "إلى كل المنظمات، أينما ذهبتم أو هربتم ستواجهون **القبضة** الفولاذية لإسرائيل، لا يمكن تجاهل التصعيد الكبير الذي يحدث هنا في الضفة الغربية، لكننا نحتاج إلى تغيير وتوسيع نطاق الرد."
- **الجنرال احتياط تسفيكا فوغل لإذاعة 103**" :يجب طرد الإرهابيين من إسرائيل إلى إيران."
- **القناة 13 العبرية** :حي الطور شرقي القدس، اعتقال 14 مشتبهاً به بالضلوع في أعمال إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة والمفرقعات.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **قناة كان العبرية** :تقرير: بريطانيا تدرس نقل مقر سفارتها لدى "إسرائيل" من تل أبيب إلى القدس، كانت رئيسة وزراء بريطانيا قد بعثت رسالة بهذا الخصوص إلى رئيس الوزراء يائير لابيد خلال لقائهما الأخير في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.
- **القناة 12 العبرية** :سفير "إسرائيل" لدى الأمم المتحدة، جلعاد إردان، في مؤتمر" :UANI يواصل المجتمع الدولي التفاوض مع إيران ووضع (خطوط حمراء) يتم انتهاكها باستمرار، بينما تواصل إيران السباق نحو الأسلحة النووية، إيران لا تصنع صواريخ عابرة للقارات لتهدد إسرائيل فقط، بل صُنعت لتهديدكم هنا في الولايات المتحدة والعالم بأسره، أوضح رئيسي في الأمم المتحدة أن العقوبات الاقتصادية لن توقف إيران، وبالتالي أصبح من الواضح اليوم أكثر من أي وقت مضى أن التهديد العسكري وحده هو الذي يمكن أن يوقف سباق إيران للحصول على قنبلة نووية."
- **"إسرائيل اليوم** :"تقارب آخر بين إندونيسيا و"إسرائيل" || علمت صحيفتنا أن أكبر دولة إسلامية في العالم، والتي لا تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع تل أبيب، بدأت مؤخراً في تسهيل دخول "الإسرائيليين" إلى أراضيها، وعلم أيضاً أنه من المحتمل أن يتم في الأيام القادمة تنفيذ تسهيل آخر في شروط الدخول إلى الأرخبيل.

- **إذاعة جيش العدو** :وزير الجيش غانتس حول إنتاج الغاز من منصة كاريش: "إسرائيل لم ولن تقبل إملاءات إيران ووكلائها في لبنان، إنتاج الغاز من منصة كاريش سيتم في الموعد المحدد وكما هو مخطط."

- **معاريف** :التقى رئيس الأركان أفيف كوخافي الذي يزور باريس برئيس أركان الجيش الفرنسي ومسؤولين كبار آخرين في هيئة الأركان الفرنسية وقال: "قدمنا لزملائنا الفرنسيين معلومات استخباراتية تثبت أن جيش حزب الله الإرهابي قد زاد مؤخراً من أنشطته المعادية، بشكل يخلق خطر نشوب تصعيد بشكل متزايد ويحاول تعريض إسرائيل للخطر، ولكن من الناحية العملية أيضاً يعرض لبنان ومواطنيها للخطر."

- **يديعوت أحرونوت** :بايدن: "الولايات المتحدة ملتزمة بأمن إسرائيل وتدعم حل الدولتين."

- **قناة كان العبرية** :سفير "إسرائيل" في الأمم المتحدة جلعاد أردن غادر قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة لدى بدء الرئيس الإيراني إلقاء خطابه احتجاجا على إنكاره للمحرقة.

- **قناة كان العبرية** :وقعت تايلاند عقداً لشراء طائرات مسيرة من نوع "هيرمس 900" من صنع شركة "إلبيت" الإسرائيلية، مقابل أكثر من 100 مليون دولار.

- **مكتب لابيد** :التقى رئيس الوزراء يائير لابيد مساء أمس في نيويورك رؤساء المنظمات اليهودية التي تمثل التيارات الدينية المختلفة العاملة في الولايات المتحدة وقال: "نحن أفراد عائلة واحدة، أنتم إخوتي وأخواتي، الحكومة الإسرائيلية تقبل جميع التيارات الدينية اليهودية، العلاقة الخاصة التي تسود بين إسرائيل واليهود في الشتات تقف على رأس سلم أولوياتنا وسنثبت لكم ذلك."

- **مكتب لابيد** :التقى رئيس الوزراء يائير لابيد رئيسة الوزراء البريطانية ليز ترأس في إطار زيارته الدبلوماسية إلى الأمم المتحدة في نيويورك، وتقدم رئيس الوزراء بخالص تعازيه وتعازي الشعب الإسرائيلي في وفاة جلالة الملكة إليزابيث الثانية، وهنأ رئيسة الوزراء البريطانية على انتخابها وأعرب عن ثقته بأن تحت قيادتها تصل العلاقات بين البلدين إلى قمم جديدة في سلسلة من المجالات، وخاصة في مجالات الاقتصاد والابداع والأمن، وأكد رئيس الوزراء لرئيس الوزراء البريطانية على ضرورة الامتناع عن تقديم مساومات أخرى لإيران وشدد على التوقع الإسرائيلي بالتوصل إلى اتفاقية أطول واكثر صرامة ستلبي جميع التهديدات الصادرة من إيران.

الشأن الداخلي:

- **قناة كان العبرية** :لابيد سيؤيد في خطابه حل الدولتين، لابيد: "حل الدولتين مشروط بضمانات ترتيبات أمنية ضرورية لإسرائيل."
- **قناة كان العبرية** :وزير الأمن الداخلي عومر بارليف يرفض اقتراح المفتش العام "للشرطة الإسرائيلية" بحجب شبكات التواصل الاجتماعي في حال اندلاع أعمال "شغب عنيفة."
- **قناة كان العبرية** :الشرطة على أعلى مستوى ممكن من التأهب استعداداً للأعياد، يأمل المسؤولون الأمنيون ألا تؤدي العملية في حولون إلى عمليات أخرى مقلدة لها، كما حدث في الموجة الأخيرة.
- **معاريف** :سامي أبو شحادة يتعهد بأن يتنافس التجمع في الانتخابات حتى آخر المطاف – حزب يش عاتيد يقرر عدم تقديم طلب إلى لجنة الانتخابات المركزية بمنع قائمة التجمع من المشاركة في الانتخابات.
- **موقع والا العبري** :بعد تصريحات نتنياهو بأن لابيد رضخ لتهديدات نصر الله || رئيس الحكومة يائير لابيد يهاجم نتنياهو: "تصريح نتنياهو يفتقر للمسؤولية الوطنية بشكل فظيع، هذا يعد انتهاك لسير مفاوضات الحكومة الإسرائيلية، وانتهاك لمصالحنا الأمنية والسياسية والاقتصادية، نحن في خضم مفاوضات معقدة ومتقدمة للغاية، ولا يعرف نتنياهو التفاصيل لأنه لم يتلق تحديثاً أمنياً عنها، أعطيت فرق التفاوض لدينا معايير واضحة للغاية بالتنسيق مع وزير الدفاع لتلبي احتياجاتنا من حيث الأمن والسياسة والاقتصاد، وإذا حققنا ذلك مع الحفاظ على هذه المعايير سيكون جيداً، وإن لم يكن ذلك فإن إسرائيل قوية وستعرف كيف تدافع عن نفسها."
- **يديعوت أحرونوت** :رصد "الجيش الإسرائيلي" زيادة بنسبة 70% في عدد المحاولات الإيرانية لشن هجمات سايبر ضد "أهداف إسرائيلية" خلال العام المنصرم، تم إحباط العديد منها وبعضها تسبب بأضرار كبيرة.
- **المتحدث باسم جيش العدو** :نفذ سلاح البحرية بالتعاون مع مديرية البحث الدفاعي والتطوير في وزارة الدفاع والصناعات الجوية، خلال شهر أغسطس الماضي تجربة ناجحة لصاروخ بحر- بحر من طراز "غابرييل 5" المضاد للسفن والتي تعد حجر أساس في عملية تحويل سفن الصواريخ الجديدة والمتطورة من نوع ساعر 6 إلى عملياتية.
- **وزارة جيش العدو** :وافق وزير الدفاع بيني غانتس على توصية لجنة التسميات بالوزارة لتسمية مبنى إدارة وزارة الدفاع في الكرياه على اسم رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان الراحل اسحاق رابين.

- **موقع الكنيست** :حل 350 قاضياً من 71 دولة من أنحاء العالم ضيوفاً على الكنيست وذلك كجزء من المؤتمر السنوي الـ 64 للمنظمة الدولية للقضاة، والذي يُعقد لأول مرة في "إسرائيل"، ويشارك القضاة ومن بينهم قضاة من الدول العربية ضمن هذا المؤتمر في دورات، ندوات، محاضرات، جولات وفعاليات مختلفة بهدف التأهيل والتدريب المهني.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **الليكود رداً على نية لابيد إعلان دعمه لحل الدولتين في خطابه في الأمم المتحدة"** :بعد أن شكل لابيد أول حكومة إسرائيلية-فلسطينية، يريد الآن إقامة دولة فلسطينية على حدود كفار سابا ونتانيا ومطار بن غوريون وتسليم الأراضي لأعدائنا، على مدار سنوات تمكن نتنياهو من إخراج القضية الفلسطينية من الأجندة العالمية، بينما أعاد لابيد أبو مازن إلى الواجهة في أقل من عام."

- **أيليت شاكيد"** :رئيس الحكومة الانتقالية لابيد، ليس لديه شرعية عامة لتوريط إسرائيل بتصريحات من شأنها إلحاق الضرر بالبلاد، لابيد يمثل نفسه فقط في هذا البيان وليس الحكومة، إن إقامة دولة فلسطينية سيشكل خطراً على دولة إسرائيل."

- **وزير الأمن الداخلي عومر بارليف** :من لا يفهم أن حل الدولتين هو الحل الوحيد، فهو يدفن رأسه في الرمال، فقط إذا انفصلنا عن الفلسطينيين إلى دولتين، فإننا نتجنب تعريض المشروع الصهيوني للخطر وتحويل "إسرائيل" إلى دولة واحدة ثنائية القومية.

- **السفير جلعاد أردان** :كنت سعيداً للتحدث اليوم مع نيكي هايلي، في مؤتمر منظمة UANI ضد إيران النووية – السفيرة هايلي هي صديقة حقيقية "لإسرائيل"، وقفت إلى جانبنا وقاتلت من أجلنا خلال فترة عملها كسفيرة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، شكرت نيكي على دعمها الطويل الأمد ومكافحتها ضد معاداة السامية والمنظمات الإرهابية.

- **نير أورباخ** :رئيس وزراء في فترة انتقالية بدون أغلبية ائتلافية يغير سنوات من السياسة، وأذكرك بأنك تترأس حكومة تعهدت بالتعامل فقط مع القضايا بالتوافق – الانتخابات ليست سببا للتوقف عن الوفاء بوعدك، وهذا حتى قبل أن نتحدث عن الحماقة التي تكمن وراء فكرة الدولتين.

- **زئيف إلكين** :إن رؤية يائير لابيد في إقامة دولة فلسطينية في قلب الأرض إنجاز صعب وخطر كبير على أمن "دولة إسرائيل" ومواطنيها، إنه ليس من الخطوط الأساسية لهذه الحكومة ولن يكون من الخطوط الأساسية للحكومة المقبلة، ببساطة لن يحدث.

- **الوزير جدعون ساعر يهاجم رئيس الوزراء يائير لبيد حول نيته إعلان دعم حل الدولتين في خطابه في الأمم المتحدة اليوم**" :إن إقامة دولة إرهابية في الضفة الغربية سيعرض أمن إسرائيل للخطر، غالبية الشعب في إسرائيل وممثليهم لن يسمحوا بحدوث ذلك."

- **وزير الاستخبارات إليعازشتيرن**" :فكرة حل الدولتين هي رؤية، وهذا لا يعني أننا في صباح الغد سنعرف كيف نفعل ذلك أو نريد القيام به –لن نتنازل عن القضايا الأمنية – لن يكون للسلطة الفلسطينية سلاح جو، والمستوطنات ستبقى في الضفة."

- **بيني غانتس**" :إيران من خلال حزب الله، تحاول شراء لبنان من خلال توفير الوقود وإصلاح نظام الكهرباء وبناء محطات الطاقة، يمكن أن يؤدي اعتماد لبنان في مجال الطاقة على إيران في نهاية المطاف إلى إنشاء قواعد إيرانية على الأراضي اللبنانية وزعزعة استقرار المنطقة، والمواطنون اللبنانيون هم الذين سيدفعون الثمن."

- **يائير لابيد**" :التقيت الليلة الماضية برئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس في إطار زيارتي السياسية إلى نيويورك، وأشدت بالعلاقات الثنائية والتعاون الإقليمي، كما ناقشنا زيادة توطيد العلاقات."

- **إيتماربن غفير**" :في الكنيست القادمة بعون الله، سنصدر القانون الذي سيحكم على كل إرهابي بالإعدام."

- "**سفير إسرائيل" في الأمم المتحدة جلعاد أردن** :قاتل مثل رئيسي الذي ينكر المحرقة (إلى جانب انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى) ليس له مكان على مسرح الأمم المتحدة، لقد قدمت لرئيسي صورة لجداتي الراحلات اللائي نجين من أهوال أوشفيتز، لأظهر لمنكر الهولوكوست المحتقر وقوع المحرقة ولجعله يدرك أننا لن نسمح أبداً للفظائع التي مررنا بها أن تحدث مرة أخرى.

مقالات رأي مختارة:

- **عاموس جلعاد وميخائيل ميلشتاين-يديعوت** :في الأسابيع الأخيرة طرحت كثيراً الحجة التي تقول، إن التصعيد في الساحة الفلسطينية ينطوي على إخطار استراتيجي طرح من قبل حول تحديات من شأنها أن تنشأ أمام إسرائيل من الجهة الفلسطينية، الإخطار ليس غير دقيق، لكنه يعاني من فجوات مركزية: فقد طرح مرات عديدة جدا في السنوات الأخيرة، ولهذا فهو يعاني من متلازمة "ذئب – ذئب."

كما لم تتحقق فيه حتى الآن على الأقل عناصره المركزية، وعلى رأسها اندلاع انتفاضة ثالثة، وتفكك

السلطة. فضلاً عن ذلك فإن التصعيد الحالي لا يختلف في خطورته عن موجات عنف وقعت في الساحة الفلسطينية في العقد الأخير، وبالتأكيد تقل عن تهديدات الانتفاضة الثانية – لإخطارات استراتيجية كهذه أهمية كبيرة، لكنها تشذ عن البعد الأمني، ويجب أن يجري النقاش المركزي في الساحة الجماهيرية وفي أوساط أصحاب القرار.

القصة الكبرى ليست فقط الارتفاع في مستوى العنف أو الضعف المتزايد للسلطة، والذي ينبع في قسمه الأكبر من أمراض داخلية لا ترتبط بأفق سياسي أو بإسناد اقتصادي "إسرائيلي"، بل بتحديات بعيدة المدى مغروسة جزئياً في المستويات المدنية والاجتماعية، ومن شأنها أن تتطور إلى تحد وجودي في المستقبل – موجة التوتر الحالية في الضفة قد تنكمش بالتدريج، مثلما حصل في الماضي أيضاً. وعندها سيتبين أن المشكلة المركزية ليست بالضرورة ضجيج التهديدات الأمنية بل بالذات الهدوء الذي ينطوي عليه دمج متواصل بين الضفة و"إسرائيل" في المستويات المدنية والاقتصادية، والذي من شأنه أن يشكل أساساً لتداخل إداري وسياسي.

هذا الهدوء منطوٍ في الدمج المتزايد بين الاقتصادين والبنى التحتية كالكهرباء، المياه، الاتصالات والمواصلات، ما يؤدي إلى تحسين في حياة الفلسطينيين من جهة، لكنه من الجهة الأخرى يعمق التداخل بين الجماعتين السكانيتين – الإخطار الاستراتيجي الحقيقي، إذاً، ليس من تعاظم العنف – سواء أكان ينفذه شبان عديمو التنظيم، أم رجال السلطة، أم حماس – بل من التقدم المتواصل نحو واقع دولة واحدة، السيناريو الذي من شأنه أن ينشأ أيضاً بلا تخطيط أو إرادة.

في الجانب الفلسطيني، يوجد تأييد متزايد للفكرة التي تعد وسيلة لتحقيق حقوق مدنية، وفي المستقبل ربما حتى إنجاز وطني إذا ما وعندما تتحقق أغلبية ديمغرافية بين البحر والنهر. الموضوع قائم في الخطاب الإسرائيلي، لكنه غير متخيل بما يكفي وغير مفهوم، إذ في كل يوم يمر، يوجد اقتراب من نقطة اللاعودة التي ستجعل من الصعب تحقيق الانفصال المادي في المستقبل – السؤال الحرج، الذي يجب أن نسأله لأصحاب القرار، المهنيين، وأساسا الجمهور، هو هل يمكن أن نواصل ونبقي الواقع الحالي على مدى الزمن – نهج يتبناه كثيرون من أولئك الذين يعارضون الحسم في الموضوع الفلسطيني – وهل من المفهوم أن التداخل المتزايد سيضع إسرائيل أمام مفترق تاريخي سيتعين فيه عليها أن تختار بين نموذج حكم يتضمن نوعين من المواطنة المتميزة، وبين الموافقة على توطين الفلسطينيين الذي يعيشون في الضفة حتى لو لم يكن فرض السيادة في الضفة معناه الفوري دولة ثنائية القومية بل أغلبية يهودية من 60 – 70 %، فسيدور الحديث عن تسوية متهالكة – ولاحقاً متفجرة أيضاً – ستهدد القدرة لمواصلة الإبقاء على "إسرائيل" دولة يهودية وديمقراطية – قبل نحو شهر من الانتخابات، من الضروري أن نطرح هذه الأسئلة في مركز المداولات، ونلزم السياسيين بجواب واضح ونقي من الشعارات.

كل حكومة ستنتخب ملزمة بأن تفهم بأن عليها أن تضع الموضوع الفلسطيني في رأس اهتمامها. لن يسمح الزمن بمواصلة صيانة الوضع القائم بوسائل اقتصادية أو عبر تجميل سياسي بروح إدارة النزاع، وسيلزم أصحاب القرار ببلورة استراتيجية مرتبة للمدى البعيد – وأساساً، الاستعداد لاتخاذ قرارات حاسمة تاريخية، الأمر الذي تميز به الآباء المؤسسون والذي لم يتخذ منذ عقدين في الدولة.

- **عاموس هرئيل- هآرتس** :ما زالت الضفة الغربية تسخن في الوعاء، ببطء ولكن بتواصل، درجة بعد درجة. لم يصل الوضع في الضفة الغربية في الحقيقة حتى الآن إلى مستوى انتفاضة ثالثة، لكن من يتابع ما يحدث بشكل يومي يرى بوضوح أنه يحدث تغيير أساسي في الوضع. هذا ليس فقط بسبب السيطرة الضعيفة للسلطة الفلسطينية في شمال الضفة أو المعارضة المتزايدة لعمليات الاعتقال الإسرائيلية، بل أيضا بسبب ارتفاع عدد عمليات إطلاق النار التي تنزلق إلى الشوارع الرئيسة، مرة أخرى.

في هذه الأثناء، لا يبدو أن الخطوات التي يقوم بها الطرفان ستكون كافية لوقف انتشار النار – إليكم قائمة جزئية لأحداث الأسبوع الماضي: أطلق مسلحون فلسطينيون النار مرتين خلال يوم على قوات الجيش في حاجز الجلمة في شمال جنين. في الحادثة الثانية، التي تطورت إلى تبادل لإطلاق النار من مسافة قصيرة، قتل الرائد بار بيلح من لواء الناحل واثنان من المسلحين الفلسطينيين. في اليوم التالي، الخميس الماضي، أصيب مواطن إسرائيلي اصابة متوسطة بنار أطلقت على مستوطنة كرمل في جنوب جبل الخليل. ومنذ ذلك الحين، حدث ليس اقل من ثلاث عمليات إطلاق نار أخرى.

عمليتان في حاجز سالم في منطقة جنين وعملية في منطقة حوارة في جنوب نابلس، وجميعها في وضح النهار. في حوارة أُصيبت سيارة إسرائيلية بأربع رصاصات، ولم تقع أي إصابات. وفي نابلس في الفجر، واجهت الأجهزة الأمنية الفلسطينية النار والحجارة عندما جاءت لاعتقال ناشط من حماس. قتل أحد سكان نابلس عندما صادف تواجده في المكان الذي حدث فيه إطلاق النار بين الأجهزة والنشطاء. وتعزز الشك في أن قتل عجوز في حولون، أول من أمس، تم على خلفية قومية.

ويأخذ الشاباك أيضا دورا في التحقيق إلى جانب الشرطة – لا يعتبر هذا انتفاضة؛ لأنه حتى الآن لم يجر إليه جمهور واسع. لا توجد تظاهرات كبيرة يشارك فيها الفلسطينيون بجموعهم لمواجهة الجيش الإسرائيلي. ولكن من الواضح انضمام كثيف أكثر للشباب الوطنيين لأعمال العنف، في جنين ونابلس.

النشاطات غير منظمة، وهذا أيضا أحد الصعوبات التي يواجهها الشاباك والجيش. ورغم نشر الكاميرات في كل زاوية في الضفة ورغم الرقابة المشددة على الشبكات الاجتماعية إلا أنه دائما يكون هناك أفراد أو خلايا محلية تتملص من الرقابة – في الوقت ذاته، تظهر محاولات متزايدة لحماس

والجهاد الإسلامي في قطاع غزة وفي القيادات في الخارج (تركيا وسورية ولبنان) للركوب على ظهر النمر. قبل أيام، أعلن الشاباك أنه قام باعتقال سبعة من أعضاء حماس في نابلس وفي الخليل، تدربوا على إنتاج العبوات الناسفة حسب توجيهات حصلوا عليها من القطاع. ويعمل الجهاد الإسلامي بشكل مختلف قليلاً؛ فهو يغرق الضفة بالسلاح – "الجمهور الإسرائيلي" في معظمه لا يهتم بما يحدث في الضفة. نابلس وجنين في الواقع توجد على بعد ساعة سفر من مركز البلاد، لكن بالنسبة لمعظم "الإسرائيليين" هي توجد في الجانب المظلم للقمر. استيقظ الاهتمام العام هنا عندما وصلت موجة العمليات في الربيع إلى داخل حدود الخط الأخضر، لكن الإغلاق الكامل لفضاء خط التماس والعمليات التي بادر إليها الجيش الإسرائيلي في جنين دفعت معظم الاحتكاك إلى الداخل، إلى عمق مناطق الضفة. الآن، مقابل عدد القتلى الفلسطينيين في الضفة (أكثر من 80 شخصا منذ بداية السنة) والمواجهات الكثيرة، فإن "الإرهاب" ينزلق مرة أخرى إلى الخارج، إلى الشوارع – في الواقع الذي تشكل ستكفي عملية قاسية واحدة من اجل تغيير الوضع والتسبب باشتعال أكبر، حيث يمكن أن يشمل أيضا عملية عسكرية أوسع في شمال الضفة. معظم عمليات إطلاق النار في الشوارع فشلت حتى الآن، وهذا يرتبط بحقيقة أن معظم المسلحين هم شباب ليس لهم تجربة. وهم أيضا يطلقون النار من مسافة بعيدة وأحيانا يستخدمون سلاحا بدائيا. ولكن المس بعائلة إسرائيلية في الشارع عشية العيد أو عملية مسلحة تذكر بالصدمة القديمة يمكن أن تخلط الأوراق تماما.

يجب التذكر مرة أخرى بأن الطرفين لا يعملان في فضاء فارغ. ففي الخلفية توجد جولة انتخابات الكنيست التي يمكن أن تسيطر عليها أجندة أمنية إذا استيقظ الشعور بالأمان الشخصي في أوساط المواطنين – الحادثة في نابلس هي استثنائية. فللمرة الأولى منذ أشهر كثيرة عملت أجهزة السلطة وقامت باعتقال أحد نشطاء حماس كان مطلوبا أيضا "لإسرائيل". يبدو أن السلطة الفلسطينية فعلت ذلك على خلفية ضغط "إسرائيل" ورسائل نقلت إليها سراً وعلناً – لا توجد القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية. وهي بصعوبة تظهر في مكان متدنٍ نسبيا على سلم الأولويات الإقليمي. خطابات رئيس الحكومة، يائير لابيد، ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك ستعكس مقاربة الطرفين على خلفية حملة الانتخابات في إسرائيل والتجاهل العالمي. ولكن التطورات الحقيقية سيتم إملاؤها من الميدان في الضفة، طبقا للميزان الدموي ومستوى النجاح لخلايا مسلحة فلسطينية في تنفيذ عمليات ضد "مواطنين إسرائيليين."

* * *

مقالات

i24news: خطاب لابيد المرتقب تجديد الدعوة لحل الدولتين في نيويورك يثير ردود أفعال صاخبة في الحلبة السياسية في إسرائيل

بينيت: "ليس هناك أي مكان أو منطق لإعادة تعويم "فكرة الدولة الفلسطينية" على سطح الأجندة السياسية

أثار إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد أمس الخميس، عن نيته الدعوة لحل الدولتين سخط العديد من الرموز والفاعلين في الحلبة السياسية في إسرائيل ابتداء من اليمين ومرورًا بالوسط وحتى اليسار الذي يمثل أحد وجوهه عضو الكنيست أيمن عودة الذي اعتبر تلك الدعوة خاوية من أي مضمون . واللافت أن رئيس الوزراء المنتهية ولايته نفتالي بينيت ندد بقرار رئيس الوزراء، وكتب على صفحته في الفيسبوك "ليس هناك أي مكان أو منطق لإعادة تعويم "فكرة الدولة الفلسطينية" على سطح الأجندة السياسية. مشيرًا إلى أن الحكومة "بقيادتي حققت إنجازات دون تنازلات في يهودا والسامرة من شأنها أن تلحق الضرر بأمن دولة إسرائيل. لا يوجد مكان لدولة إضافية بين النهر والبحر ولا احتمال أو حياة لعملية سياسية مع الفلسطينيين ." وأضاف بينيت "الشعارات الفارغة مثل 'دولتان لشعبين' يجب أن تبقى هناك في تسعينات القرن الماضي إلى جانب صرعات أخرى ولّت وغابت". واعتبر ناشطون سياسيون موالون لبينيت بأن لابيد انحرف عن مسار وقيم حكومة التغيير .

وزيرة الداخلية أييليت شاكيد، عارضت بدورها الخطاب المرتقب وقالت إن لابيد لا يملك "شرعية جماهيرية ليورط إسرائيل بتصريحات من شأنها إلحاق الضرر بالبلاد. لابيد يمثل نفسه فقط في هذا البيان وليس الحكومة. دولة فلسطينية تشكل خطرا على دولة اسرائيل."

وانتقد وزير القضاء جدعون ساعر، العضو في حكومة لابيد الانتقالية، تلك الدعوة بالقول إن "إقامة دولة إرهابية في يهودا والسامرة ستعرض أمن إسرائيل للخطر، ولن تسمح غالبية الشعب بحدوث ذلك" على ما أفاد موقع واينت.

رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو الذي سبق له وأن أيد في السابق خلال خطابه في الأمم المتحدة عام 2016، فكرة حل الدولتين شجب قرار لابيد. وجاء في تعليق صادر عن حزب الليكود "بعد أن شكل لابيد أول حكومة إسرائيلية فلسطينية، يريد الآن إقامة دولة فلسطينية على حدود كفار سابا ونتانيا والمطار، وتسليم أراضي الوطن لأعدائنا. لسنوات، تمكن نتنياهو من إخراج القضية الفلسطينية من جدول الأعمال العالمي، وأعاد لابيد أبو مازن إلى الواجهة في أقل من عام ."

الصوت الوحيد الذي رحب بقرار لابيد كان حزب ميرتس. وقالت رئيس الحزب زهافا جلئون على تويتر "ملايين الإسرائيليين والفلسطينيين يترقبون أفقًا سياسيًا يضع حدًا لحلقة الدماء."

* * *

i24NEWS: يائير لابيد يلعب الرهان من فوق منصة المسرح العالمي

بقلم مدير قسم الأخبار في i24NEWS آريل شميدبرج هو

هل من الممكن أن يكون لابيد قد أدرك أنه لن يكون رئيسًا للوزراء وهذه طريقته في استقطاب ناخبي اليسار ليتزعم

قد تكون المقولة أن "ما يحدث في لاس فيغاس يبقى في لاس فيغاس صحيحة، لكنها قد لا تنطبق دائمًا على ما يحدث في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. والخطابات التي تلقى فوق أهم المنابر في العالم لا تغير الواقع الدولي، ويبقى معناها العملي محدودًا للغاية. لكن يمكن أن يكون لها تأثير داخلي. شيء ما كان رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لبيد يدركه جيدًا حين قرر الحديث لصالح حل الدولتين بخصوص الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولكن إذا شعر أي شخص بالتوتر من كلمات لابيد - فلا مكان للخوف. لن يتم إنشاء دولة فلسطينية في السنوات القادمة - وبالتأكيد ليس بسبب خطاب في الأمم المتحدة .

إسرائيل على موعد مع الانتخابات بعد شهر ونصف فقط، والحل كذلك، فليس من قبيل المصادفة أن لابيد، أحد أكثر السياسيين الإسرائيليين حذرًا في السنوات الأخيرة، اختار إثارة عاصفة حول خطابه - قبل أكثر من 24 ساعة من إلقائه الخطاب. أوضح المحيطون برئيس الوزراء أن المنطق بسيط: يقول شعبه: "نحن نتجه إلى الانتخابات، وذلك يلزمنا بالإفصاح عن مواقفنا". قد يكون هذا منطقيًا، لكن الواقع والتاريخ يثبتان أنه عادة ما يعمل في الاتجاه المعاكس تمامًا، وكلما اقتربنا من الانتخابات، يبذل السياسيون قصارى جهدهم لإخفاء المواقف المثيرة للجدل التي قد تنفر الناخبين المحتملين.

من التسعينيات حتى عام 2016، ذكر كل رئيس وزراء إسرائيلي تحدث في الأمم المتحدة "حل الدولتين ." ومنهم في حال نسي أحدكم بنيامين نتنياهو. لكن منذ عام 2016 تغير الواقع السياسي (والدولي) وتم التخلي عن الموضوع. الفارق الكبير بين نتنياهو ولابيد هو أنه بقدر ما يشعر الجمهور الإسرائيلي بالقلق عندما يتحدث نتنياهو عن دولتين في الأمم المتحدة، فإن الإسرائيليين يرون أنه جزء من الاحتفال، ويقبلونه كجزء من طقوس الأمم المتحدة، لا أكثر. لم يعتبره أحد على انه خطة عملية. من ناحية أخرى، فإن مصداقية لابيد أعلى بكثير، ومن وجهة نظر انتخابية، قد ينقلب الأمر عليه.

يعتبر اختيار لابيد للكلمات مثيرًا للاهتمام والفضول. طوال حياته السياسية، موضع نفسه بثبات في الوسط حيال الانقسام السياسي، وهو الموقف الذي سمح له بالمناورة بشكل مريح بمواجهة العواصف السياسية المتعلقة بالقضايا الأساسية. لكن هذه المرة، اختار لابيد تسليط الضوء على أكثر القضايا تعقيدًا وإثارة للجدل بين الجمهور الإسرائيلي. إن إعادة حل الدولتين إلى الطاولة يجذب الناخبين من اليسار، في وقت - وفقًا لجميع التقديرات - سيتم تحديد الانتخابات من قبل الناخبين المتأرجحين الذين سيتم العثور عليهم بقوة في يمين الوسط من الخريطة السياسية. هل من الممكن أن يكون لبيد قد أدرك أنه لن يكون رئيسًا للوزراء وهذه طريقته في استقطاب الناخبين من جميع الأحزاب اليسارية حتى يصبح زعيمًا بلا منازع للمعارضة؟

على الصعيد الدولي، يجب ألا ننسى أن اهتمام قادة العالم لا ينصب على إسرائيل - بل يركز على قضيتين محوريتين: الحرب في أوكرانيا وانتهاك حقوق الإنسان في إيران. إن الفكرة القائلة بأن العالم مشغول بإسرائيل هي فكرة محلية للغاية. ولسنوات عديدة، انتقد لابيد خطابات رئيس الوزراء السابق نتنياهو الراسخة في الأذهان والمستندة إلى عنصر الحيلة (مثل الخطاب الذي استعرض خلاله رسمًا صريحًا لقنبلة)، لذا فإن العزم هذه الليلة ينصب على محاولة جعل الجوهر وسيلة لجيميك/ لحيلة جديدة. ليس من الواضح ما إذا كانت هذه خطوة تكتيكية أم استراتيجية. والواضح أن تصرف رئيس الوزراء، في مثل هذا الوقت الحساس، قبيل الانتخابات وفي خضم ما يبدو موجة متجددة من الإرهاب، قد يكلفه الأصوات، وبنهاية الأمر الانتخابات كذلك.

* * *

i24news: بمناسبة يوم السلام العالمي: الامارات تلقي بيانا مشتركا بمجلس حقوق الانسان باسم دول "اتفاقيات ابراهيم"

يتمحور البيان حول تعزيز استخدام التكنلوجيا بالوصول الى السلام،

قدمت الإمارات الأربعاء، بيانا مشتركا في مجلس حقوق الإنسان في جنيف باسم إسرائيل والبحرين، المغرب، الولايات المتحدة والامارات، حول تعزيز استخدام التكنلوجيا بالوصول الى السلام، بمناسبة مرور عامين على توقيع "اتفاقات إبراهيم"في يوم "السلام العالمي." وهذه هي المبادرة الرسمية المشتركة الثانية لدول "اتفاقيات إبراهيم" في الأمم المتحدة، البيان السابق، تحدث عن النساء، السلام والأمن. موضوع البيان هذا العام أختير بسبب دور التكنلوجيا لتعزيز العلاقات الدافئة التي نشأت بين الشعوب قبل وبعد التوقيع على اتفاقيات إبراهيم، خصوصا في فترة أزمة كورونا. وضمان المنصة الرقمية بتجذر ونمو رسائل السلام والتواصل والحوار .

وذكر البيان المشترك أن الارتفاع المتزايد لاستخدام التقنيات التكنلوجية، أدى في المقابل بأنه يمكن العمل للحفاظ على التكنلوجيا والانترنت في مكان آمن، ودعوا أصحاب المصالح بالعمل سوية لمنع انتشار التضليل، التمييز والتنمر في الشبكة. والتزمت هذه الدول بالعمل على ذلك، مع الحفاظ على حرية التعبير .

وقالت ميراف ايلون شاحر، سفيرة إسرائيل بالامم المتحدة في جنيف:"التعاون مع دول اتفاقيات إبراهيم ايضا في الساحات المتعددة هام جدا. القضايا العالمية العابرة للقارات فرصة ممتازة لتعميق العلاقات لمواجهة مشتركة مع التحديات المختلفة. المنصات الرقمية أتاحت تطوير العلاقات الشخصية بين شعوبنا، ونحن نعتقد أن العلاقات بين الشعوب ضرورية وحيوية للتوصل ودفع السلام"

* * *

i24news: بعد احتجاج إسرائيلي: نقل اجتماع التحالف من أجل الحرية الدينية من بيروت إلى جنيف

في أعقاب احتجاج إسرائيلي الغت الولايات المتحدة وبريطانيا مكان الاجتماع السنوي للتحالف الدولي لحرية الدين والمعتقد (IRFBA) في بيروت، وبحسب "واينت " فإن ذلك جاء بعد أن اتضح أنه بموجب قوانين الهجرة اللبنانية تم منع إسرائيليين من المشاركة فيه، وانه تم منع أشخاص يوجد على جوازاتهم ختم الدخول الى إسرائيل من الوصول الى لبنان .

تأسس التحالف، ومقره وزارة الخارجية الأمريكية - من قبل وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو، ويضم 36 دولة بينها إسرائيل، وهو لا يضم أي دولة إسلامية، والرئيسة الدورية له حاليا هي بريطانيا. وهدف التحالف هو دفع حرية الدين والمعتقد في أنحاء العالم، وكافة أعضاءه ملتزمون بهذه المبادئ. وكافة أعضاء التحالف ملتزمون بمبادئه. التحالف يدعم إدانة ملاحقة واستهداف حرية الدين الى جانب الحوارات بين الأديان، وهم يجتمعون مرة شهريا عن طريق الزوم .

هذا العام، وبصورة غير واضحة قرر التحالف عقد اجتماعه السنوي في بيروت وقام باطلاع أعضائه على ذلك، رغم أن لبنان ليست عضو بالتحالف. رئيسة التحالف، والتي هي نائبة بريطانية ومبعوثة رئيس حكومة بريطانيا لشؤون الدين والمعتقد، أطلعت الأعضاء أن من يحملون الجوازات الإسرائيلية لن يتمكنوا من المشاركة في الاجتماع لأنه يعقد في بيروت، وأيضا ستكون هناك مشكلة لكل من لديه ختم إسرائيلي على جواز سفره لدى دخوله لبنان .

هذا القرار بحسب "واينت" اصاب الجانب الإسرائيلي بالذهول، حيث اتخذ بدون التشاور معها، وفي أعقاب ذلك قررت وزارة الخارجية الإسرائيلية بعث رسالة احتجاج الى الولايات المتحدة وبريطانيا، موقعة من جانب رئيس الدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية عمنوئيل نحشون.العاملون في وزارة الخارجية والسفارة

الإسرائيلية في لندن وواشنطن توجهوا الى نظرائهم محتجين على القرار. وقالت إسرائيل إنه من غير الممكن إجراء المؤتمر في دولة لا تسمح بوصول الإسرائيليين وإن معنى الاجتماع هو استبعاد لإسرائيل والتي هي عضو هام فيه. وقالوا إن "القرار يعتبر تمييزا يتعارض مع المبادئ الأساسية للتحالف ." ولهذا السبب، إسرائيل عبرت عن معارضة شديدة للقرار، الذي اتخذ دون مشورتها ومع معرفة واضحة بأن الإسرائيليين أو من في جوازاتهم ختم دخول الى إسرائيل، لن يتمكنوا من الدخول الى لبنان. في المقابل، بعثت وزارة الخارجية رسائل حول الموضوع الى سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل .

الاحتجاج الإسرائيلي كان فعالا، وبعثت رئيسة المنظمة رسالة اعتذار بسبب عدم التشاور مع إسرائيل، وأقرت بوجود خطأ باختيار مكان مؤتمر الربيع في بيروت. وكتبت بأن إسرائيل دولة هامة وعضو مركزي بالمنظمة، وفي أعقاب ذلك أقر سحب القرار. وبسبب ذلك، فإن المؤتمر سيقام في جنيف على هامش اجتماع مجلس حقوق الإنسان في الربيع .

* * *

أخبار13: ليس تهديدا عسكريا فحسب: زيادة بنسبة 70٪ في الهجمات الإلكترونية الإيرانية

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

إضافة إلى الخطر على "المواطنين الإسرائيليين" من الهجمات الإلكترونية الجماعية أثناء الحرب، هناك زيادة مقلقة في عدد المحاولات الإيرانية للهجوم الإلكتروني على "إسرائيل." ففي العام الماضي: لاحظ الجيش زيادة بنسبة 70٪ في حجم الهجمات السيبرانية من قبل إيران ضد "أهداف إسرائيلية" مقارنة بالسنوات السابقة إجمالا؛ إذ يدور الحديث هنا عن عشرات الهجمات الكبيرة التي وقعت في العام الماضي.

يزعم الجيش أن معظم هذه الهجمات تم اكتشافها وإحباطها ولكن ليس جميعها، فقد تسببت إحداها في مستشفى هليل يافي في الخضيرة في إلحاق أضرار بسير العمل اليومي للمؤسسة الطبية العامة. واستجاب "الجيش الإسرائيلي" وأرسل جنودًا من قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة المستشفى على الرغم من عدم إلزامه بذلك، وساعد الجنود المستشفى على التعافي والعودة إلى طبيعتها. وأوضح الجيش أنه وفقًا "للقانون الإسرائيلي" فإن المقر الوطني للسايبر هو المسؤول عن هذا الأمر، جنبًا إلى جنب مع الشاباك الذي يوجه الكيانات مثل البنوك وشركات الكهرباء وشركات الهواتف المحمولة حول كيفية الدفاع ضد أي هجوم إلكتروني. يمكن أن يتضمن مثل هذا الهجوم السيبراني اختراقا بسيطًا نسبيًا للهواتف المحمولة وتطبيقات مئات الآلاف من المواطنين، واستخراج وتوزيع معلومات حساسة ومحرجة منها بل والسيطرة على الحسابات

المصرفية الخاصة، وتعطيل حركة القطارات وتشغيل حركة المرور، أضواء، واستخراج ونشر المعلومات الطبية الشخصية وأكثر من ذلك.

اعتبارًا من اليوم تتوزع حماية "المواطنين" من هذه التهديدات بين عدة جهات، وتتمثل المهمة الرئيسية "للجيش الإسرائيلي" في الحماية الإلكترونية لأنظمته العملياتية وشبكة العمليات الداخلية للقوات حتى لو كان الجيش الإيراني نفسه يهاجم "المواطنين الإسرائيليين" بهذه الأوصاف. ويدير الجيش الإيراني حاليًا أكثر من 20 وحدة إلكترونية هجومية عشر منها على الأقل تعمل ضد "إسرائيل."

معظم الهجمات التي اكتشفت في المنظومة الأمنية تتم بشكل أساسي في عطلة نهاية الأسبوع، على الرغم من تهديدات الاستخدام الموسع للأسلحة السيبرانية في الحرب، لا يزال كبار المسؤولين العسكريين يقدرون أن التهديد الرئيسي "للإسرائيليين" في السنوات القادمة سيكون الصواريخ، وفي نفس الوقت حذروا من أنه "في السايبر سيكون من الممكن تعطيل الجيش والدولة وإلحاق الضرر بكل روتين حياتنا."

في غضون ذلك، قدموا في قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذا الأسبوع نظامًا جديدًا تم تطويره لمزامنة القتال وأهداف الأعداء التي سيتم مهاجمتها في الحرب، خاصة في الساحة الشمالية يتيح النظام المسمى "ماسترو "Maestro" "زيادة تأثير الهجوم من الجو والبر والبحر والمرونة وسرعة تفعيل القوات من قبل مقار القيادة الرئيسية وبيانات القتال والهجمات الموحدة لجميع الأسلحة وهيئة الأركان، تم استيعاب النظام من الناحية العملياتية وبشكل كامل في عملية بزوغ "الفجر" بعد تطويره لمدة عام في وحدة "متسفان" في قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بالإضافة إلى ذلك بدأت مديرية التحول الرقمي في برنامج ضخم لاستبدال جميع هوائيات الإرسال في "الجيش الإسرائيلي" للأخبار والسرعة، لصالح الاتصالات العسكرية الحديثة والمتقدمة. والمشروع بتكلفة ملياري شيكل شيكل وسيتم الانتهاء منه في غضون حوالي عشر سنوات، جنبًا إلى جنب مع مشروع رائد آخر للاحتفاظ بجميع المعلومات الأمنية "للجيش الإسرائيلي" بطريقة آمنة ومحمية؛ ما سيمكن من المعالجة والدمج السريع ودمج المعلومات الاستخباراتية.

* * *

"إسرائيل اليوم": تقارب آخر: تستمر التسهيلات لدخول "الإسرائيليين" إلى إندونيسيا

علمت "إسرائيل اليوم" أن أكبر دولة إسلامية في العالم، والتي لا تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع "تل أبيب"، بدأت مؤخرًا في تسهيل دخول "الإسرائيليين" إلى أراضيها، وعلمت أيضا أنه من المحتمل أن يتم في الأيام القادمة تنفيذ تسهيل آخر في شروط الدخول إليها. حتى قبل أسبوعين تقريبًا، كان بإمكان

"الإسرائيليين" الذين أرادوا دخول إندونيسيا بشكل خاص القيام بذلك بجواز سفر أجنبي، بالنسبة ل "الإسرائيليين" الذين لا يحملون جواز سفر إضافي كانت الخيارات الوحيدة هي تأشيرة عمل باهظة الثمن نسبيًا، والتي تتطلب أيضًا دعوة من جهة إندونيسية أو الدخول كجزء من مجموعة منظمة كبيرة تتكون من 15 مسافرًا على الأقل.

الآن، غيّر الإندونيسيون سياستهم وسمحوا ل "الإسرائيليين" بدخول البلاد في رحلة منظمة، لكن الانفصال عنها بعد بضعة أيام ومواصلة التنزه هناك بشكل مستقل، طالما أنهم بصحبة مرشد إندونيسي، ووفقًا ل "إيريت لاهاف" منظمة سفريات في شركة "أيالا جيوغرافيك" وخبيرة في إندونيسيا من المحتمل أن تدخل تسهيلات كبيرة أخرى حيز التنفيذ في الأيام المقبلة، والتي ستسمح أيضًا للأزواج بدخول البلاد على شكل رحلة منظمة مستقلة يرافقهم فيها مرشد محلي ولكن ليس من الضروري أن يكونوا جزءًا من مجموعة أكبر. كما تلقت "إسرائيل اليوم" تقارير من "إسرائيليين" زعموا أنهم تمكنوا بالفعل من الحصول على تأشيرة دخول إلى إندونيسيا بشكل فردي وليس كجزء من مجموعة، ومع ذلك في الوقت الحالي وقبل أن تدخل التسهيلات المتوقعة حيز التنفيذ يعتبر هذا إجراء معقد نسبيًا.

وفقًا ل "السياح الإسرائيليين" من أجل الحصول على التأشيرة، يجب تقديم طلب عبر الإنترنت إلى إحدى سفارات إندونيسيا في العالم – أولئك الذين تحدثوا معنا فعلوا ذلك من خلال السفارات في سنغافورة ودبي - ، وبعد الموافقة على الطلب يجب الحضور شخصيًا إلى السفارة من أجل الحصول على التأشيرة.

يبلغ عدد سكان إندونيسيا 275 مليون نسمة، منهم حوالي 87٪ مسلمون، ولا تقيم علاقات رسمية مع "إسرائيل"، لكن هناك علاقات غير رسمية بين الدولتين في مجالات التجارة والتكنولوجيا والسياحة، عادة ما يزور الحجاج الإندونيسيون ومعظمهم من الأقلية المسيحية "إسرائيل"، كما يزور مسؤولون رسميون الدولة من حين لآخر على الرغم من أن ذلك يجري بسرية.

منذ حوالي ثلاثة أسابيع، قام السياسي الإندونيسي "صموئيل تابوني" والذي يعتبر المرشح الرئيسي لمنصب حاكم مقاطعة بابوا الغربية ذات الغالبية المسيحية، بزيارة علنية لمجلس السامرة الاستيطاني. وكانت زيارة غير عادية لشخصية إندونيسية إلى المستوطنات في الضفة، لا يشغل تابوني حاليًا منصبًا رسميًا لكنه يترأس أكبر قبيلة في غرب بابوا ومن المتوقع أن يشغل منصب حاكم المنطقة التالي.

* * *

"يديعوت": لبيد يحرك حل الدولتين

بقلم ايتمار ايخنار

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

رئيس الوزراء يائير لبيد سيقول هذا المساء في خطابه الاول في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ان على اسرائيل ان تعمل على حل الدولتين. هذه هي المرة الاولى منذ سنوات عديدة التي يتحدث فيها رئيس وزراء اسرائيلي من على منصة الامم المتحدة عن هذه الصيغة السياسية. ومع ذلك، سيشدد لبيد على المخاطر التي تكمن في اقامة دولة فلسطينية. وسيلقي لبيد هذا المساء خطابا بين الساعة الثامنة والتاسعة حسب توقيت اسرائيل. في محيطه اوضحوا بانه سيشدد على ان اسرائيل لن تنفذ اي خطوة تعرض امنها للخطر. من ناحيته الانفصال عن الفلسطينيين يجب أن يكون جزءاً من رؤيا سياسية – انطلاقا من القوة. وهكذا ينضم رئيس الوزراء الى وزير الدفاع بيني غانتس الذي قال في نهاية الاسبوع في مقابلة مع "7 ايام" انه ينبغي "مد يد السلام للفلسطينيين."

وقال مصدر سياسي كبير ان "بالنسبة لحل الدولتين لا يمكن تجاهل حقيقة اننا قبل حملة انتخابات. بعض من النزاهة السياسية هو أن تقول للجمهور الى اين تريد ان تسير. لا ينبغي لهذا ان يكون ركضا الى شرق اوسط جديد. ينبغي الشروع في مفاوضات حذرة جدا.

خيار لبيد الحديث عن حل الدولتين يستهدف على ما يبدو الغمز لجماهير الوسط – اليسار واخذ الاصوات من ميرتس والعمل. اضافة الى ذلك فانه سيوضح بان اسرائيل لن تسمح لإيران بان تصبح دولة نووية – وانها لا تحتاج لان تطلع احدا او ان تطلب من احد الاذن للعمل تجاه ايران. رئيس الوزراء سيدعو الى طرح تأييد عسكري مصداق حيال إيران لأجل دفعها الى اتفاق نووي أفضل. لبيد سيقول ايضا ان اسرائيل ليست ضيفا في الامم المتحدة. في خطابه سيقول "اننا مجتمع فخور بالأمم المتحدة ولن نحتمل أن تستخدم هذه المنصة لنشر الاكاذيب ضدنا. سنحمي سمعتنا الطيبة وسنكشف عمن يهاجمنا ."

رئيس الوزراء سيتوجه الى دول الشرق الاوسط التي لم تدخل بعد الى اتفاقات ابراهيم بهدف توسيع دائرة السلام. واضاف المصدر السياسي الكبير ان اسرائيل تخشى على مصير اليهود في روسيا في ضوء تجنيد الاحتياط في الدولة.

أمس عقب اعضاء حكومة لبيد على مبادرة الدولتين. نفتالي بينت قال: "لا يوجد اي مكان او منطق لإعادة طرح فكرة الدولة الفلسطينية. السنة هي 2022، وليس 1993. وزيرة الداخلية آييلت شاكيد قالت: "لبيد لا

يمثل الا نفسه في هذا القول وليس الحكومة. وزير العدل جدعون ساعر: "اقامة دولة ارهاب في يهودا والسامرة ستعرض امن اسرائيل للخطر، معظم الشعب في اسرائيل وممثلوه لن يسمحوا لهذا ان يحصل."

وجاء من الليكود: "بعد أن أقام لبيد الحكومة الاسرائيلية – الفلسطينية الاولى، الان يريد أن يقيم دولة فلسطينية على حدود كفار سابا، نتانيا ومطار بن غوريون وتسليم اراضي الوطن لأعدائنا. على مدى السنين نجح نتنياهو في ان يسقط الموضوع الفلسطيني عن جدول الاعمال العالمي، ولبيد أعاد ابو مازن الى مقدمة المنصة في غضون اقل من سنة. والى ذلك، مواجهة حادة بين لبيد ورئيس المعارضة نتنياهو ايضا حول اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين اسرائيل ولبنان والذي يقترب من الحسم.

نتنياهو اختار ان يهاجم لبيد على الاتفاق رغم أن المفاوضات عليه بدأت في عهده كرئيس الوزراء. ونشر في الشبكات الاجتماعية فيما قال انه: "ايها المواطنون الاسرائيليون. عندي بلاغ مقلق جدا لكم. لبيد تراجع امام تهديدات نصر الله. نصر الله هدد باننا إذا ما شغلنا حقل كريش قبل أن نوقع اتفاق الغاز مع لبنان فانه سيهاجم اسرائيل. لبيد فزع ولم يشغل كريش. والان يعتزم ان يسلم لبنان حقل غاز بقيمة مليارات الدولارات سيستخدمها حزب الله في شراء الاف الصواريخ والمقذوفات الصاروخية التي ستوجه لمدن اسرائيل." اما لبيد فلم يبقَ صامتا وعقب بإحاطة للمراسلين في "نيويورك" وقال: "قول نتنياهو هو قول عديم المسؤولية على نحو رهيب. هذا مس بمفاوضات حكومة اسرائيل، مس بمصالحنا الامنية، السياسية والاقتصادية. هو لا يعرف التفاصيل لأنه لم يتلقَ اطلاعا امنيا. انا كنت رئيس معارضة وفي اوضاع مشابهة تصرفت بشكل مغاير."

في نيويورك تجري اتصالات بين اسرائيل ولبنان بوساطة امريكية لإنهاء التفاصيل الاخيرة حول ترسيم خط الحدود البحري. وقال مصدر سياسي كبير انه إذا تحقق اتفاق فانه سيعرض على الكابينت لإقراره. وتوجه لبيد الى المستشارة القانونية للحكومة وهذه اوضحت بان لا حاجة لطرح الاتفاق على الكنيست.

* * *

"هآرتس": قضية على هامش الأجندة وضفة على شفا انتفاضة.. والفلسطينيون بين نيويورك والميدان

ترجمة: القدس العربي

ما زالت الضفة الغربية تسخن في الوعاء، ببطء ولكن بتواصل، درجة بعد درجة. الوضع في الضفة الغربية لم يصل حتى الآن إلى مستوى انتفاضة ثالثة، لكن من يتابع ما يحدث بشكل يومي يرى حدوث تغيير في الوضع ليس فقط بسبب ضعف السلطة الفلسطينية في شمال الضفة أو معارضة متزايدة لعمليات الاعتقال الإسرائيلية، بل أيضاً بسبب ارتفاع عدد عمليات إطلاق النار التي تنزلق إلى الشوارع الرئيسية. لا يبدو في هذه الأثناء أن الخطوات التي يقوم بها الطرفان تكفي لوقف النار.

إليكم قائمة جزئية لأحداث الأسبوع الماضي: أطلق مسلحون فلسطينيون النار مرتين خلال يوم على قوات الجيش على حاجز الجلمة في شمال جنين. في الحادثة الثانية التي تطورت إلى تبادل لإطلاق النار من مسافة قصيرة، قتل الرائد بار بيلح من لواء "الناحل" واثنان من المسلحين الفلسطينيين. في اليوم التالي، الخميس الماضي، أصيب مواطن إسرائيلي بنار أطلق على مستوطنة كرمل في جنوب جبل الخليل. ومنذ ذلك الحين، حدث ليس أقل من ثلاث عمليات إطلاق نار أخرى. عمليتان في حاجز سالم في منطقة جنين، وعملية في منطقة حوارة في جنوب نابلس، وجميعها في وضح النهار. في حوارة أصيبت سيارة إسرائيلية بأربع رصاصات، بدون إصابات. وفي نابلس، فجراً، واجهت الأجهزة الأمنية الفلسطينية النار والحجارة عندما جاءت لاعتقال ناشط من حماس في وسط الضفة. أحد سكان نابلس قتل عندما صادف وجوده في المكان الذي حدث فيه إطلاق النار بين الأجهزة والنشطاء. وهذا مساء يعزز الشك بأن قتل عجوز في "حولون" تم على خلفية قومية. "الشاباك" أيضاً يأخذ دوراً في التحقيق إلى جانب الشرطة.

لا يعتبر هذا انتفاضة؛ لعدم مشاركة جمهور واسع. لا توجد مظاهرات كبيرة يشارك فيها الفلسطينيون بجموعهم لمواجهة الجيش الإسرائيلي. ولكن هناك انضماماً كثيفاً أكثر للشباب الوطنيين لأعمال العنف، في جنين ونابلس. هذه نشاطات غير منظمة، وهي إحدى الصعوبات التي يواجهها الشاباك والجيش. ورغم نشر الكاميرات في كل زاوية في الضفة، ورغم الرقابة المشددة على الشبكات الاجتماعية، يكون هناك أفراد أو خلايا محلية تتملص من الرقابة.

في الوقت نفسه، تظهر محاولات متزايدة لحماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة وفي القيادات في الخارج (تركيا وسوريا ولبنان) للركوب على ظهر النمر. أول أمس، أعلن "الشاباك" بأنه اعتقل سبعة من أعضاء حماس في نابلس والخليل، الذين تدربوا على إنتاج العبوات الناسفة حسب توجيهات حصلوا عليها من القطاع. الجهاد الإسلامي يعمل بشكل مختلف قليلاً؛ فهو يغرق الضفة بالسلاح ويعد بالمقابل لمن ينفذون العمليات.

الجمهور الإسرائيلي في معظمه لا يهتم بما يحدث في الضفة. نابلس وجنين هما في الواقع على بعد ساعة سفر من مركز البلاد، لكنهما بالنسبة لمعظم الإسرائيليين في الجانب المظلم للقمر. الاهتمام العام هنا استيقظ عندما وصلت موجة العمليات في الربيع إلى داخل حدود الخط الأخضر، لكن الإغلاق الكامل لفضاء خط التماس وعمليات بادر إليها الجيش الإسرائيلي في جنين، دفعت الاحتكاك إلى الداخل، إلى عمق مناطق الضفة. الآن، مقابل عدد القتلى الفلسطينيين في الضفة (أكثر من 80 شخصاً منذ بداية السنة) والمواجهات الكثيرة، ينزلق الإرهاب مرة أخرى إلى الخارج، إلى الشوارع.

في الواقع الذي تشكل، ستكفي عملية قاسية واحدة لتغيير الوضع والتسبب باشتعال أكبر قد يشمل عملية عسكرية أوسع في شمال الضفة. معظم عمليات إطلاق النار في الشوارع فشلت حتى الآن، وهذا لأن معظم الإرهابيين شباب لا تجربة لهم، يطلقون النار من مسافة بعيدة، وأحياناً يستخدمون سلاحاً بدائياً. ولكن المس بعائلة إسرائيلية في الشارع عشية العيد أو عملية انتحارية تذكر بالصدمة القديمة، قد تخلط الأوراق تماماً. يجب التذكر مرة أخرى بأن الطرفين لا يعملان في فضاء فارغ. ففي الخلفية جولة انتخابات الكنيست التي يمكن أن تسيطر عليها أجندة أمنية إذا استيقظ الشعور بالأمان الشخصي في أوساط المواطنين.

حادثة نابلس التي جرت الليلة الماضية، استثنائية. فللمرة الأولى منذ أشهر كثيرة عملت أجهزة السلطة واعتقلت أحد نشطاء حماس الذي كان مطلوباً لإسرائيل. يبدو أن السلطة الفلسطينية قد فعلت ذلك على خلفية ضغط إسرائيلي ورسائل نقلت إليها سراً وعلناً. تعمل الأجهزة تحت ضغوط متناقضة دائماً؛ فهي من جهة لا تريد الظهور كعميلة لإسرائيل، ومن جهة أخرى تخشى من احتمالية قيام حماس بتنفيذ انقلاب عسكري في الضفة كما فعلت في القطاع عام 2007.

القضية الفلسطينية ليست على الأجندة الدولية، وتظهر بصعوبة في مكان متدن نسبياً على سلم الأولويات الإقليمي. خطابات رئيس الحكومة يئير لبيد ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك ستعكس مقاربة الطرفين على خلفية حملة الانتخابات في إسرائيل والتجاهل العالمي. ولكن التطورات الحقيقية سيمليها الميدان في الضفة طبقاً للميزان الدموي ومستوى النجاح لخلايا إرهابية فلسطينية في تنفيذ عمليات ضد مواطنين إسرائيليين.

* * *

"يديعوت أحرونوت": "فليشاهدنا العالم والدول غير المطبعة".. هذا ما أراده لبيد في "لقاءات نيويورك"

بقلم سمدار بيري

حتى قبل أن يصعد إلى الطائرة متوجهاً إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة، أعدت لقاءات لرئيس الوزراء لبيد مع ثلاثة زعماء من العالم العربي، هم الرئيس التركي أردوغان، وعبد الله ملك الأردن، وعبد الفتاح السيسي رئيس مصر. لا جديد، خصوصاً حين يكون مضمون المحادثات معروفاً. المهم هذه المرة هو موضوع المظهر. المهم للبيد أن يرى الرئيس بايدن وفريقه وزعماء معينون في أوروبا، وخصوصاً رؤساء وقادة دول في العالم العربي أولئك الذين يحافظون على مسافة، بأن الأمور تجري بالشكل الأكثر طبيعية. وثمة علاقات تجرى من تحت الطاولة، أما دول مثل مصر والأردن وتركيا هناك مساحة لا بأس بها لتحسين العلاقات.

ينبغي العودة للتذكير: التعاون الأمني الاستراتيجي مع مصر والأردن جيد جداً. فقد تعلمت الأطراف كيف يعرف أحدهما الآخر. عندما يتحدث طرف ما عن "مشاكل" أو "إرهابيين"، يفهم الطرف الآخر الأمر دون كلمات زائدة. لكن لم ينشأ بعد اتصال بين المواطنين. حجم التجارة والتعاون الاقتصادي مع مصر وإن ارتفع، لكنه قد يصل إلى مستوى أعلى بكثير. وبعامة، من رأى سائحاً مصرياً في العقد من السنين الأخيرة؟ الوضع مع الأردن هو الآخر معقد وإشكالي.

زعماء الدول العربية، وخصوصاً مستشاريهم، تعلموا في الآونة الأخيرة كيف ينظرون إلى العلاقات المتطورة بوتيرة مفاجئة بين إسرائيل والإمارات. وزير الخارجية عبد الله بن زايد، الممثل الرسمي الكبير في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، خرج بعد زيارة طويلة ومشوقة من تل أبيب إلى نيويورك. من كان يحلم بإمكانية كهذه قبل ثلاث أو أربع سنوات؟ مشوق أن نتبين بأن الإمارات تأخذ خطوة واحدة إلى الأمام: لتخطيط تعاون ثلاثي، مدني تماماً، بين إسرائيل والإمارات والأردن، أو اتفاق مشابه منفرد مع مصر. لكن ثمة مشكلة قرر الزعماء المسلمون الثلاثة تجاهلها: بعد أقل من شهرين، ستجرى انتخابات عندنا، ولا أحد يريد أن يلتقط، تجاه الخارج، كمن يساعد أو يتدخل في الانتخابات. ومع ذلك، لم يرفضوا ولم يهربوا من اللقاءات مع لبيد. أردوغان، الذي أمامه انتخابات أيضاً، يأخذ بالاختيار الأكبر: السيسي يستخف. وللملك عبد الله شؤون فلسطينية عاجلة.

لا ترى في دول أخرى في العالم العربي أي بوادر للتحول الإيجابي، وإن كان في موضوع المظهر فحسب: ملك المغرب محمد السادس، لن يأتي مثلما هو الحال دوماً، وعليه فلن يعقد لقاء. ورئيس وزراء لبنان نجيب ميقاتي، سيحرص على ألا يلتقي ولو صدفة بلبيد ومستشاريه؛ فـ"حزب الله" يقلقه أكثر من الإسرائيليين. كقاعدة، هذه أيام قاسية في العالم العربي الذي يعاني من أزمة اقتصادية حادة (الأردن)، وخطيرة جداً (مصر)، ومتوسطة إلى قاسية (تركيا). إسرائيل مع يد على القلب، لا يمكنها أن تساعد مباشرة. يمكنها أن تلقي بكلمة طيبة هنا وهناك، لدى أصحاب المال وصناديق المساعدة.

لكن يخيل أن أساس الانتباه يتركز الآن على لبنان. نحن الان بين سيناريوهين متطرفين: إما أن يوجه "حزب الله" ضربة مفاجئة فلا تتردد إسرائيل في الرد، وإما أن يتحقق الاتفاق على طوافات الغاز ويؤدي إلى وضع جديد من العلاقات. هذه أيضاً إمكانية معقولة لدى الطرفين. المثقفون والسياسيون في بيروت يبحثون في الخيارات.

* * *

"يديعوت": التداخل بين إسرائيل والضفة يهدد مستقبل الدولة اليهودية

بقلم عاموس جلعاد وميخائيل ميلشتاين

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

في الأسابيع الأخيرة، طرحت كثيراً الحجة التي تقول، إن التصعيد في الساحة الفلسطينية ينطوي على إخطار استراتيجي طرح من قبل حول تحديات من شأنها أن تنشأ أمام إسرائيل من الجهة الفلسطينية. الإخطار ليس غير دقيق، لكنه يعاني من فجوات مركزية: فقد طرح مرات عديدة جدا في السنوات الأخيرة، ولهذا فهو يعاني من متلازمة «ذئب – ذئب». كما لم تتحقق فيه حتى الآن على الأقل عناصره المركزية، وعلى رأسها اندلاع انتفاضة ثالثة، وتفكك السلطة. فضلا عن ذلك فإن التصعيد الحالي لا يختلف في خطورته عن موجات عنف وقعت في الساحة الفلسطينية في العقد الأخير، وبالتأكيد تقل عن تهديدات الانتفاضة الثانية.

لإخطارات استراتيجية كهذه أهمية كبيرة، لكنها تشذ عن البعد الأمني، ويجب أن يجري النقاش المركزي في الساحة الجماهيرية وفي أوساط أصحاب القرار. القصة الكبرى ليست فقط الارتفاع في مستوى العنف أو الضعف المتزايد للسلطة، والذي ينبع في قسمه الأكبر من أمراض داخلية لا ترتبط بأفق سياسي أو بإسناد اقتصادي إسرائيلي، بل بتحديات بعيدة المدى مغروسة جزئيا في المستويات المدنية والاجتماعية، ومن شأنها أن تتطور إلى تحد وجودي في المستقبل.

موجة التوتر الحالية في «يهودا» و«السامرة» قد تنكمش بالتدريج، مثلما حصل في الماضي أيضا. وعندها سيتبين أن المشكلة المركزية ليست بالضرورة «ضجيج» التهديدات الأمنية بل بالذات الهدوء الذي ينطوي عليه دمج متواصل بين «يهودا» و«السامرة» وإسرائيل في المستويات المدنية والاقتصادية، والذي من شأنه أن يشكل أساسا لتداخل إداري وسياسي. هذا الهدوء منطوٍ في الدمج المتزايد بين الاقتصادين والبنى التحتية كالكهرباء، المياه، الاتصالات والمواصلات، ما يؤدي إلى تحسين في حياة الفلسطينيين من جهة، لكنه من الجهة الأخرى يعمق التداخل بين الجماعتين السكانيتين.

الإخطار الاستراتيجي الحقيقي، إذاً، ليس من تعاظم العنف – سواء أكان ينفذه شبان عديمو التنظيم، أم رجال السلطة، أم «حماس» – بل من التقدم المتواصل نحو واقع دولة واحدة، السيناريو الذي من شأنه أن ينشأ أيضا بلا تخطيط أو إرادة. في الجانب الفلسطيني، يوجد تأييد متزايد للفكرة التي تعد وسيلة لتحقيق حقوق مدنية، وفي المستقبل ربما حتى إنجاز وطني إذا ما وعندما تتحقق أغلبية ديمغرافية بين البحر والنهر. الموضوع قائم في الخطاب الإسرائيلي، لكنه غير متخيل بما يكفي وغير مفهوم، إذ في كل يوم يمر، يوجد اقتراب من نقطة اللاعودة التي ستجعل من الصعب تحقيق الانفصال المادي في المستقبل.

السؤال الحرج، الذي يجب أن نسأله لأصحاب القرار، المهنيين، وأساسا الجمهور، هو هل يمكن أن نواصل ونبقي الواقع الحالي على مدى الزمن - نهج يتبناه كثيرون من أولئك الذين يعارضون الحسم في الموضوع الفلسطيني – وهل من المفهوم أن التداخل المتزايد سيضع إسرائيل أمام مفترق تاريخي سيتعين فيه عليها أن تختار بين نموذج حكم يتضمن نوعين من المواطنة المتميزة، وبين الموافقة على توطين الفلسطينيين الذي يعيشون في «يهودا» و«السامرة». حتى لو لم يكن فرض السيادة في الضفة معناه الفوري دولة ثنائية القومية بل أغلبية يهودية من 60 – 70 في المئة، فسيدور الحديث عن تسوية متهالكة – ولاحقا متفجرة أيضا – ستهدد القدرة لمواصلة الإبقاء على إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية.

قبل نحو شهر من الانتخابات، من الضروري أن نطرح هذه الأسئلة في مركز المداولات، ونلزم السياسيين بجواب واضح ونقي من الشعارات. كل حكومة ستنتخب ملزمة بأن تفهم بأن عليها أن تضع الموضوع الفلسطيني في رأس اهتمامها. لن يسمح الزمن بمواصلة صيانة الوضع القائم بوسائل اقتصادية أو عبر تجميل سياسي بروح «إدارة النزاع»، وسيلزم أصحاب القرار ببلورة استراتيجية مرتبة للمدى البعيد – وأساسا، الاستعداد لاتخاذ قرارات حاسمة تاريخية، الأمر الذي تميز به الآباء المؤسسون والذي لم يتخذ منذ عقدين في الدولة.

* * *

"يديعوت": هل ينبغي الخروج في «حملة واسعة» شمال الضفة قبل الأعياد اليهودية؟

بقلم اليشع بن كيمون

بات واضحاً لكل الأطراف أن هذا الأمر لا يمكن أن يستمر. فقد باتت عمليات إطلاق النار في أرجاء "يهودا" و"السامرة" منذ زمن بعيد ميلاً مقلقاً. ما بدأ في "تبادل النار" في جنين تواصل إلى إطلاق نار نحو مصلين في قبر يوسيف، مستهدفاً منذ الآن العائلات في المحاور والتلاميذ في المدارس الدينية. تشعل وتيرة الأحداث وخطورتها كل الأضواء الحمراء في أروقة قيادة المنطقة الوسطى. والنتيجة في النهاية هي أيضا واضحة لكل الأطراف.

ستخبو أحداث "الإرهاب" في "المناطق" حتى اللحظة الآتية: لكن ثمة علامة استفهام على الطريق إلى هناك. وسيتعين على جهاز الأمن أن يقرر هل سيواصل تعميق المعالجة لأعشاش "الإرهاب" في شمال "السامرة" في إطار "محطم الأمواج" أم أن يأمر بحملة واسعة النطاق عشية فترة الأعياد. من جهة، يصرون في إسرائيل على الحفاظ على التفاوت بين المدن الفلسطينية.

جنين لا تشبه رام الله. في إسرائيل يعملون على تعزيز السلطة، ويأملون في أن تعرف كيف تفرض النظام حيثما لا تزال تحكم.

من جهة أخرى فإن عمليات إطلاق النار فتاكة. المعجزة وحدها منعت وقوع مصابين أكثر. حذار أن ننتظر - لا سمح الله - الجنازات.

بعد موجة "الإرهاب" في الربيع الماضي حين قتل 19 شخصا انطلق الجيش الإسرائيلي إلى حملة "محطم الأمواج."

تحطمت الموجة لكن بعدها تطورت موجة أخرى. كثف خط التماس وجبى ضحايا. ركز الجيش الإسرائيلي الأعمال في جنين بهدف إعادة الجني إلى القمقم وعدم جر الشارع الفلسطيني إلى جولة.

بالتوازي فان ميل تعزيز الاقتصاد الفلسطيني يتعاظم. ازدادت وتيرة توفير تصاريح العمل. وهكذا أيضا إزالة الموانع.

في الأسبوع الماضي بدأت شاحنات فلسطينية خرجت من الخليل إنزال بضائعها في قلب البلاد. كما اتسعت تراخيص البناء في المناطق ج. وكل ذلك لأجل تعزيز روافع الضغط على الفلسطينيين من مغبة أن ينشغلوا، يوجهوا، أو يحرضوا على "الإرهاب."

ولكن في الوقت ذاته، وكأنه في كون موازٍ، استمر التحريض الخطير في الشبكات. "مخربون مستقلون" غير منتمين تنظيميا ولدوا وأصبحوا في لحظة نجوما في الشارع الفلسطيني.

يحصلون على السلاح، يطلقون النار، ويفرون. ملاحقتهم واعتقالهم (الذي يستمر أحيانا ساعات) يعظمهم.

لم يكن الوضع هكذا في الأشهر ما قبل موجة "الإرهاب". هذا واقع محظور احتواؤه. كما لم تكن إحباطات بوتيرة كهذه. فالجيش الإسرائيلي بتوجيه من "الشاباك" يكشف خلايا "إرهاب" محلية موجهة من غزة أو أحيانا من إيران، هدفها رفع مستوى "الإرهاب" قبيل الأعياد، وربط العنصر الديني والمسجد الأقصى بذلك.

وهنا المعضلة. صحيح أن الجيش الإسرائيلي يواصل تنويع سلة الأدوات شمال "السامرة" (أوعية ضغط، تعميق استخباري، واستخدام مسيرات) لكن لا يزال يدور الحديث عن مجال مناورة ضمن "محطم الأمواج."

النقيصة الكبرى هي أننا لا نرى نتائج على الأرض. من الجهة الأخرى فإن حملة واسعة، إذا ما تقررت، لن توفر بالضرورة صور دبابات في شوارع جنين. وحملة كهذه يمكنها أن تتضمن تكثيف قوات في قلب جنين ونابلس، وإدارة نار متواصلة وتواجد مقاتلين في المدن، حواجز، إغلاقات، ومحاصرات وغيرها. النواقص، انضمام الشارع الفلسطيني إلى أحداث وأعمال الإخلال بالنظام الجماعية وكثرة الساحات وبالطبع تعريض جنود الجيش الإسرائيلي للخطر.

للميدان أيضا يوجد وزن. بدأ صبر سكان "يهودا" و"السامرة" ينفد. بدأ هذا بمظاهرات التأييد للجيش الإسرائيلي (في غور الأردن وفي جبل الخليل) ويتواصل بالمطالبة بالعمل (أول من أمس في حوارة). كل قرار ينطوي على مخاطرة بحياة الإنسان، لكنه يجب أن يُتخذ.

* * *

دراسة

مجلة معرخوت: "الحرب الاقتصادية الإسرائيلية": من أين بدأنا وإلى أين نحن ذاهبون؟

اعداد أودي ليفي – خبير في الحرب المالية – خدم لمدة ثلاثين عامًا في مجموعة واسعة من المناصب في شعبة الاستخبارات في "الجيش الإسرائيلي" وفي "الإدارة المدنية" في الضفة الغربية في مجلس الأمن القومي وفي مكتب رئيس الوزراء.

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

ملخص

تجسد الحرب الاقتصادية إمكانات غير مستغلة لإضعاف إيران وحلفائها. يفحص كاتب المقال تطور هذا المجال في "إسرائيل" ويحلل بشكل نقدي أسباب بقائها هامشية في "سلة الأدوات الأمنية الإسرائيلية". ويؤكد المقال على أن تطوير مجال الحرب الاقتصادية تحت قيادة جناح جديد في "الجيش الإسرائيلي" يتم إنشاؤه لهذا الغرض قد يساعد "إسرائيل" على كسر الجمود العسكري والسياسي أمام أعدائها في العقود الأخيرة. يمكن للحرب الاقتصادية أن تضعف إيران ووكلائها من خلال حرمانهم من القاعدة الاقتصادية لنشاطهم العسكري ضد "إسرائيل" وإلحاق الضرر بالأصول الاقتصادية لمن يقودون هذا النشاط. يقدم المقال منظورًا فريدًا في مجال الحرب الاقتصادية في "إسرائيل" من وجهة نظر من قاد هذا الموضوع في المنظومة الأمنية على مدى عدة عقود.

المقدمة

أثارت الحرب في أوكرانيا تساؤلات وحيرة بشأن السياسة الأمريكية والغربية في مواجهة العملية العسكرية الروسية. ولأول مرة في التاريخ الحديث نشهد حربًا النزاع فيها بين دولتين عظمَيَيْن حيث تستخدم إحداها القدرات التقليدية المدمرة بينما يستخدم خصومها ضدها سلسلة من الوسائل خاصة السلاح الاقتصادي. أدى استخدام الأسلحة الاقتصادية ضد روسيا إلى إثارة الجدل بين المؤيدين والمعارضين وحول ما إذا كان هذا ردًا مناسبًا على التهديد الروسي، وهل للعقوبات تأثير "ضئيل فقط" أم لا؟ وهل هي تشل الاقتصاد الروسي؟

إن مسألة فائدة مجال الحرب الاقتصادية – التي تشكل العقوبات جزءًا مهمًا من "سلة أدواتها" – هي مسألة ذات صلة ليس فقط بالقوى العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ولكن أيضًا ب "إسرائيل". في الظروف الحالية التي فيها "إسرائيل" غير قادرة على ترجمة قوتها العسكرية المفضلة لهزيمة حزب الله وحماس ووقف برنامج طموحات إيران النووية والإقليمية، يجب على الأقل دراسة احتمال وجود أدوات عملياتية إضافية ليست هجومية قد يكون لها مساهمة في الجهود ضدهم. صحيح أن "إسرائيل" تستخدم أدوات الحرب

الاقتصادية منذ أكثر من ثلاثة عقود ولكن كما سيُظهر هذا المقال فهي بعيدة جدًا عن الاستفادة من الإمكانات الموجودة في هذا المجال بالكامل

في هذه المقالة سيتم تعريف مفهوم الحرب الاقتصادية على أنه كل جهد يُبذل عن عمد من قبل جهة فاعلة معينة، من أجل الإضرار باقتصاد خصومه .كما ذكرنا سابقًا تعد العقوبات إحدى الأدوات الرئيسية المتاحة لبعض اللاعبين لهذا الغرض لكنها بالتأكيد ليست الأداة الوحيدة أو حتى البديل الافضل المتاح للاعبين المهتمين بالحرب الاقتصادية. يمكن أن يخدم استخدام الحرب الاقتصادية أغراضًا متنوعة، لدرجة التغلب على الخصم إلى جانب استخدام أدوات الحرب السيبرانية والحرب على الوعي والحرب القانونية والعمليات العسكرية السرية التي تلحق أضرارًا مادية بأهداف العدو.

الجزء الأول من المقال سيتناول تطور ميدان الحرب الاقتصادية في "إسرائيل" منذ بداية التسعينيات وحتى يومنا هذا.

وسيوفر هذا الجزء للقارئ وجهة نظر حول الموضوع لأنه كتب بناءً على التجربة الشخصية لمؤلف هذا المقال، كشخص أسس مجال الحرب الاقتصادية في "إسرائيل" وقاده في العقود الأخيرة في "الجيش الإسرائيلي" والموساد.

الجزء الثاني من المقال سيتناول مسألة كيف يمكن استخدام ميدان الحرب الاقتصادية في "إسرائيل" بطريقة أفضل؟ كما ذكرنا يقترح كاتب المقال إنشاء قسم أو جناح جديد في "الجيش الإسرائيلي" يستفيد من جميع الصلاحيات والموارد اللازمة لتطوير المجال واستغلاله ضد إيران وحلفائها.

الجزء الأول – تطور ميدان الحرب الاقتصادية في "المنظومة الأمنية الإسرائيلية."

تطورت الفكرة أو "المفهوم الإسرائيلي" فيما يتعلق بأهمية الحرب الاقتصادية في المعركة ضد التنظيمات الإسلامية في أوائل التسعينيات. وكان ضباط الإدارة المدنية هم من أثاروا موضوع التمويل الكبير الذي يتدفق إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، في إطار بناء البنية التحتية المدنية والعسكرية "للتنظيمات الإرهابية" الإسلامية. كان المفهوم الرئيسي لدى "الجيش الإسرائيلي" وجهاز الأمن العام "الشاباك" في التسعينيات هو أن التركيز يجب أن يكون على الأنشطة العسكرية "للمنظمات الإرهابية"، وأنه ليس من وظيفة الجيش أو الشاباك التعامل مع الأنشطة المدنية أو المالية. من ناحية أخرى ادعى منسق العمليات في المناطق في ذلك الوقت اللواء داني روتشيلد ورئيس الإدارة المدنية العميد غادي زوهر أنه من الضروري القيام بحملة ضد النشاط المدني، إذ إن الحملة ضد الذراع العسكري فقط غير مجدية دون التعامل مع البنية التحتية الاقتصادية الداعمة له. في نهاية المناقشات التي جرت في قيادة هيئة الأركان العامة تقرر أن يكون منسق العمليات في المناطق الفلسطينية مسؤولاً عن التعامل المدني مع البنية التحتية لحركة حماس بما في ذلك

الأنظمة المالية، في حين أن الشاباك و"الجيش الإسرائيلي" سيستمران في إحباط "العمليات الإرهابية" وإلحاق الضرر بالذراع العسكري لحركة حماس والجهاد الإسلامي.

لقد كان هذا نوعًا من التسوية، على الرغم من تلقي "الضوء الأخضر" لبدء الحرب الاقتصادية ولكن بدون امتلاك الإدارة المدنية ومنسق الأعمال الحكومية في الأراضي الفلسطينية قدرات استباقية إحباطية، وبالتأكيد ليست تلك المطلوبة للعمليات الضرورية خارج حدود "إسرائيل."

بدأت جهود الحرب الاقتصادية للإدارة المدنية في عام 1993 تحت الاسم العملياتي "إتلاف الخميرة." استخدم ضباط الإدارة المدنية جميع الأدوات المتاحة لهم للإضرار بالبنية التحتية المدنية للتنظيمات الإسلامية. واستند النشاط الرئيسي إلى عمليات تفتيش يقوم بها "الجيش الإسرائيلي" في المساجد ورياض الأطفال والمدارس والمصانع ومحاولة العثور على مواد تجريم أو إدانة، وصدرت أوامر بإغلاق المباني أو مصادرة الأصول؛ كانت عملية "إتلاف الخميرة" نقطة تحول في العلاقة بين أجهزة الاستخبارات في "الجيش الإسرائيلي" والشاباك فيما يتعلق بميدان الحرب الاقتصادية.

وكجزء من العملية تم الكشف عن مئات الآلاف من الوثائق التي تشير إلى وجود شبكة عالمية لتحويل الأموال بالإضافة إلى وثائق مدروسة تشير إلى الأهمية الكبيرة التي توليها حماس لبناء بنية تحتية اقتصادية لأنشطتها. في الوقت نفسه أثارت شعبة الاستخبارات في "الجيش الإسرائيلي" والقسم العربي في الشاباك علامات استفهام بشأن استنتاجات الإدارة المدنية، لأنه لم يكن لديهما معلومات استخباراتية تسمح لهما بتأكيد أو دحض إنجازات العملية. ومن المحتمل أن ذلك يعود إلى حقيقة أن قضية البنية التحتية الاقتصادية لحماس لم تكن أبداً هدفاً لجمع المعلومات الاستخباراتية حتى ذلك الوقت. ومع ذلك أدى الانشغال في هذه الأسئلة إلى خلق جذور أولية من الاحتراف والمهنية داخل النظام فيما يتعلق بالعمل في مجال "تمويل الإرهاب". من ناحية "الجيش الإسرائيلي" كان الدخول إلى عالم أموال "الإرهاب" معقدًا حيث عمل فرعًا اقتصاديًا في قسم الأبحاث في الاستخبارات بشكل أساسي في البحوث الاقتصادية عن دول، والآن ولأول مرة كان عليه التعامل مع النظام الاقتصادي "للمنظمات الإرهابية"؛ علاوة على ذلك أدى النشاط في عملية "إتلاف الخميرة" تدريجياً إلى مناقشة أكثر تعمقاً لدى القيادة الأمنية فيما يتعلق بالحاجة إلى اجراء تقييمات أوسع في الحملة أو المعركة ضد البنية التحتية المالية "للمنظمات الإرهابية." ونتج عن إنشاء هيئة "مكافحة الإرهاب" في ديوان رئيس الوزراء نقل قضية "مكافحة تمويل الإرهاب" لأول مرة إلى هيئة أمنية في "إسرائيل."

تأسس مقر "مكافحة الإرهاب" في أبريل 1996 بمبادرة من حكومة بيرس بعد موجة الهجمات التي اجتاحت البلاد. وعين بنيامين نتنياهو الذي حل محل شيمون بيريز كرئيس للوزراء، الجنرال (المتقاعد) مئير داغان رئيسًا لهيئة المقر الذي طلب استخدام طاقم محاربة "الإرهاب" لغرض تغطية "المناطق الرمادية" بين أجهزة

الأمن والاستخبارات والشرطة المكلفين بمكافحة "الإرهاب" بما في ذلك المعالجة المنهجية لتمويل "الإرهاب".
نشاط المقر الرئيسي كان داخل "إسرائيل" وخارج حدودها – وهو نشاط كان يهدف إلى توجيه الموارد من قبل مجتمع المخابرات إلى مجال القتال ضد "تمويل الإرهاب" وبناء إجراء منظم لإخراج الكيانات والمؤسسات التي ساعدت أو تعمل تحت رعاية "المنظمات الإرهابية" في "إسرائيل" وحول العالم خارج القانون. وكان الهدف هو تنفيذ إجراء قانوني تقتنع من خلاله دول العالم بتبني القرارات القانونية ل "إسرائيل" وإخراج الهيئات التي تساعد "الإرهاب" في دول العالم خارج القانون. لقد واجه تسخير دول العالم لصالح العقوبات واتخاذ الإجراءات القانونية بعض الصعوبات. وفضلت بعض الدول الأوروبية الاعتقاد بأن حل القضية الفلسطينية سيؤدي حتما إلى حل "الإرهاب"، وبالتالي على "إسرائيل" التركيز على الحل السياسي. على الجانب الأمريكي في التسعينيات كانت هناك صعوبة حقيقية في العثور على شريك كان من الممكن معه دفع التحركات ضد اقتصاد "المنظمات الإرهابية."

حدثت نقطة تحول في عام 2001 عندما غيرت أحداث محلية وعالمية "قواعد اللعبة" سواء على الساحة الدولية أو على "الساحة الإسرائيلية."

في "إسرائيل" فاز أرييل شارون برئاسة الوزراء وعين مئير داغان لرئاسة وحدة جديدة باسم الحربة "تسلتسل" التي ستنخرط في حرب "إسرائيل" الاقتصادية ضد "المنظمات الإرهابية". بعد قرار حكومي حصلت الوحدة على صلاحيات بعيدة المدى من حيث الوصول إلى قواعد البيانات وحرية العمل للقيام بنشاطات في جميع أنحاء العالم. في الولايات المتحدة حدث التغيير في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001. وللمرة الأولى تمكنت الإدارة الأمريكية من فهم أن حرب الاستنزاف على "الإرهاب" تتطلب معركة تلحق ضررًا كبيرًا بنظامه المالي. ومعركة عالمية تجتاز الحدود يجب أن تُسخر إليها معظم دول العالم

من أجل تحقيق المفهوم الإستراتيجي الجديد وكجزء من إدارة المعركة أجرت إدارة بوش العديد من التغييرات الرئيسية:

- في المجال التشريعي – في 26 أكتوبر / تشرين الأول 2001 وقع الرئيس بوش على "قانون باتريوت الأمريكي"، وزاد القانون من نطاق عمل سلطات إنفاذ القانون في نشاط جمع المعلومات الاستخبارية داخل الولايات المتحدة؛ ووسع من صلاحيات وزير المالية الأمريكي لتنفيذ سلسلة من الإجراءات التنظيمية المالية حول العالم كجزء من الحملة ضد "الإرهاب."
- في المجال التنظيمي – في 9 مارس 2002 قررت الإدارة الامريكية بموجب تشريع تغييرات بعيدة المدى في وزارة المالية وتحويلها عمليًا إلى الجهة المسؤولة عن إدارة المعركة الاقتصادية للولايات المتحدة حول العالم.
وخضعت كل من وكالة المخابرات المركزية CIA والشرطة الفيدرالية أيضًا لتغيير تنظيمي في إطاره تم إنشاء فرق مهام مشتركة لمكافحة "تمويل الإرهاب". على الصعيد الدولي – عملت الولايات المتحدة على خلق تعاون

قانوني لمكافحة غسل الأموال و"تمويل الإرهاب". ضمن هذا الإطار تم إنشاء مؤسسات دولية جديدة مثل مجموعة FATF ومجموعة EGMONT ووحدات استخبارات مالية مماثلة في العالم. وتعاونت هذه المجموعات على المستوى الدولي وصاغت بشكل مشترك سلسلة واسعة جدًا من اللوائح الدولية خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية والتي تهدف إلى الحد من قدرة الكيانات على استخدام البنوك لصالح تمويل "الإرهاب" وغسيل الأموال. وبناءً عليه في "إسرائيل" في يناير 2002 تم إنشاء سلطة حظر غسل الأموال و"تمويل الإرهاب" في وزارة القضاء من أجل المساعدة في المنع والتحقيق في غسل الأموال و"تمويل الإرهاب" والأنشطة المتعلقة بالإضرار بالأمن. (قانون حظر غسيل الأموال 2000).

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع تعيين مئير داغان رئيسًا للموساد قرر جعل ميدان الحرب الاقتصادية أحد الركائز الأساسية لأنشطة المنظمة (منفصلة عن وحدة "الحربة ") ولهذا الغرض أنشأ وحدة كانت تابعة له مباشرة. كما سعى الشاباك أيضا إلى رفع مستوى قدراته الاستخباراتية والوقائية المالية كما سعى أيضا "الجيش الإسرائيلي" والقيادات المناطقية. ضمن قيادة المنطقة الوسطى والقيادة الجنوبية تم لأول مرة تعيين ضباط مسؤولين عن التعامل مع قضايا أموال الإرهاب. في وقت لاحق كجزء من المعركة ضد إيران أنشأ "الجيش الإسرائيلي" وحدة "شيلكت" "تساقط أوراق الخريف"، وهي وحدة نسقت الحملة أو المعركة الاقتصادية ضد إيران وعملت مع "وحدة الحربة" "تسلتسل". كما بدأت وحدات جمع المعلومات التابعة ل "الجيش الإسرائيلي" في التركيز بشكل أكبر على جمع المعلومات الاقتصادية عن "المنظمات الإرهابية" وكجزء من المعركة ضد إيران. وفي "الجيش الإسرائيلي" على وجه الخصوص كانت التغييرات التنظيمية والمفاهيمية واضحة وقد انعكست في تجنيد قوى بشرية مخصصة وتطوير القدرات التكنولوجية المخصصة وتطوير مصادر الاستخبارات الجديدة ودمج الأهداف الاقتصادية في بنك الأهداف. وقد تم مهاجمة هذه الأهداف كجزء من النشاط المستمر ضد "المنظمات الإرهابية" وكجزء من أحداث قتالية مكثفة وكبيرة مثل حرب لبنان الثانية (هوجمت مستودعات أموال حزب الله وفروع البنوك التي تخدم التنظيم والإدارة المالية لحزب الله). كما اكتسب التعاون الدولي في مجال الحرب الاقتصادية صقلًا معينًا. انعكس النجاح الرئيسي خلال هذه الفترة في قدرة دولة "إسرائيل" على مساعدة الأمريكيين في بناء صورة استخباراتية فيما يتعلق بالبنية التحتية المالية "للمنظمات الإرهابية" في جميع أنحاء العالم. واستناداً إلى الصورة الاستخباراتية تحركت وزارة المالية الأمريكية لإصدار إعلانات بشأن الكيانات التي تساعد في "تمويل الإرهاب" وتجميد أصولها والضغط على الدول لوقف "تمويل الإرهاب". أجرت وحدات الاستخبارات في "إسرائيل" وبالتعاون مع وحدة "الحربة" حوارًا عمليًا مع TIFOS في جوانب أكثر تكتيكية. في الوقت نفسه نشأ تعاون أيضًا مع جهات الإنفاذ الأخرى في الولايات المتحدة بقيادة هيئة مكافحة المخدرات ومكتب المدعي العام

في نيويورك والتي على الرغم من أنها ليست جزءًا من المجتمع الاستخباري الأمريكي إلا أنها تتمتع بقدرات كبيرة جدًا في مجال مكافحة "تمويل الإرهاب" وإنفاذ العقوبات.

تطلبت المعركة الاقتصادية التي أديرت ضد "المنظمات الإرهابية" وضد إيران منهم أن يطوروا باستمرار أساليب جديدة لإدارة أنظمتهم الاقتصادية. على سبيل المثال إذا كانت حماس في البداية قد استفادت من مئات الملايين من الدولارات التي أتت من دول الخليج فإن المعركة الاقتصادية قللت بشكل كبير من تحويل الأموال وأجبرت المنظمة على إيجاد مصادر مستقلة. وإذا كان حزب الله استفاد بشكل كبير من المساعدات الإيرانية فإن العقوبات والمعركة الاقتصادية ضد إيران أجبرت المنظمة على التحول أكثر إلى جمع الأموال من الأنشطة الإجرامية مثل تهريب المخدرات. وبالمثل إذا كانت البنوك خلال التسعينيات هي الطريقة المفضلة لتحويل الأموال فقد أحدثت الحملة الدولية تغييرًا جوهريًا وأصبح تحويل الأموال يتم عبر رسل ومكاتب الصرافة. في ذلك الوقت أدت المعركة الاقتصادية إلى نوع من لعبة القط والفأر بين "المنظمات الإرهابية" وإيران والدول الغربية و"إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وضد إيران على وجه الخصوص قُدر أن العقوبات المطلقة قد توقف إيران، إذا ما تحركت الدول التي لها نفس الآراء على الفور ووجهت ضربة اقتصادية قاصمة للنظام. ومع ذلك في حين تم صقل أدوات الحرب الاقتصادية في سياق المعركة ضد إيران كانت المعركة الاقتصادية ضد إيران هي التي بشرت بتراجع استخدام هذه الأدوات. طالما كان هناك تداخل بين المصالح الأمريكية و"الإسرائيلية" كان التعاون بين المؤشرات ناجحًا للغاية لكن الخلافات في العلاقة بدأت عندما ظهرت خلافات في الرأي حول مصالح "إسرائيل" والولايات المتحدة والتي بدأت مع بداية المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران بشأن الاتفاقية النووية. يبدو أنه على عكس الولايات المتحدة التي رأت في الحرب الاقتصادية ضد إيران كأداة دبلوماسية لتحقيق أهدافها رأت "القيادة الإسرائيلية" الحرب الاقتصادية كأداة عسكرية كان هدفها وقف البرنامج النووي.

قدرت "وجهة النظر الإسرائيلية" أن استمرار العقوبات الاقتصادية سيؤدي في النهاية إلى قرار إيراني بوقف المشروع النووي فيما رأى الأمريكيون أن التوقيت الحالي هو الأنسب للتوصل إلى اتفاق مع الإيرانيين من خلال وقف العقوبات. كان المعنى الرئيسي للاختلافات في الرأي بين الطرفين هو أنه بينما استمر مسؤولو "الاستخبارات الإسرائيلية" بكامل قوتهم في محاولة إقناع المسؤولين في النظام الدولي بمواصلة الحرب الاقتصادية، أراد الأمريكيون بالذات تهدئة المعركة حتى لا تخرب جهود التوصل إلى اتفاق. "النشاط الإسرائيلي" أغضب وضايق الإدارة الأمريكية. الأمريكيون الذين خففوا من الضغط الاقتصادي عن إيران طالبوا أيضا كبح الأنشطة ضد حزب الله بما في ذلك وقف "مشروع كاساندرا" الذي كان على وشك أن يؤدي إلى اعتقال كبار المسؤولين الإيرانيين وكبار مسؤولي حزب الله بتهمة تجارة المخدرات الدولية على نطاق واسع.

(ماير 2017). لقد أنهى الاتفاق النووي الذي تم توقيعه في تموز (يوليو) 2015 حقبة في التصور أو "المفهوم الإسرائيلي" للمعركة الاقتصادية.

يبدو أنه تحت حد السكين حدث تراجع كامل في استعداد "إسرائيل" لمواصلة معركتها الاقتصادية. خيبة الأمل الكبيرة في "إسرائيل" من التحركات الأمريكية ألقت بظلالها على الفور على المعركة الاقتصادية. في الواقع نشأ نوع من المعادلة عبرت عن مدى ارتباط الفشل في إحباط المشروع النووي ارتباطًا وثيقًا بفشل سياسة العقوبات الأمريكية وعدم جدوى الحرب الاقتصادية بشكل عام. أدى هذا التصور إلى جانب التغييرات في قيادة أجهزة الاستخبارات إلى تراجع جذري في استعداد المنظومة الأمنية لمواصلة تطوير مجال الحرب الاقتصادية. وعليه في عام 2016 تم حل وحدة "الحربة" وتم إنشاء هيئة جديدة في وزارة الجيش ركزت على الإجراءات الدولية والقانونية ضد حماس وتراجع أو تقلص تعامل "الجيش الإسرائيلي" والموساد مع الموضوع.

في المعركة الاقتصادية ضد إيران، تعلم الأمريكيون ومن ثَم في "إسرائيل" بدمهم ولحمهم محدودية استخدام العقوبات كأداة لتحقيق أهدافهم. وعلى الرغم من السيطرة شبه الحصرية للأمريكيين على النظام الاقتصادي العالمي إلا أن سياسة العقوبات الأمريكية اعتمدت على رغبة وموافقة دول العالم على المشاركة في المعركة.

إن الاعتماد على البلدان الأخرى في إنجاح سياسة العقوبات جعل استخدامها كأداة شبه مستحيل لتحقيق أقصى قدر من التطبيق أو التنفيذ في ظل الظروف التي يعارض فيها الصينيون والهنود والروس سياسة الأمريكيين ويضرون بقوة إطار العقوبات وعدم استعداد الدول الأوروبية لقبول الإملاء الأمريكي.

أظهرت دراسة شاملة بعد سنوات أجريت في الولايات المتحدة بوضوح أن هناك اختلافًا جوهريًا في التأثير بين العقوبات أحادية الجانب كما في عهد ترامب والعقوبات متعددة الأطراف إذا كان من الممكن ضمانها. كان الاستنتاج الرئيسي هو أنه لو كانت العقوبات خلال عهد ترامب متعددة الأطراف لكانت لديها القدرة على تغيير السلوك السياسي للحكومة الإيرانية. وبحسب الدراسة كان هناك احتمال كبير لو انضم العالم إلى المعركة الاقتصادية ضد إيران، حينها لم تكن إيران لتنجو من المعركة الاقتصادية ضدها.

إذا فشلت سياسة العقوبات فهذا لا يعني أن الحرب الاقتصادية قد فشلت. الاعتماد الكامل إلى حد ما على مفهوم العقوبات الأمريكية الذي طورته "إسرائيل" هو الذي فشل وأضر فعليًا بمفهوم "الحرب الاقتصادية الإسرائيلية" بالكامل. هنا "إسرائيل" هي التي تعلمت أنه عندما يكون هناك تضارب في المصالح بينها وبين الولايات المتحدة في إدارة المعركة فإن هذا يؤدي حتماً إلى تحييد شبه كامل لقدرة "الحرب الاقتصادية الإسرائيلية."

أدى الاعتماد على المدى الطويل على الولايات المتحدة إلى حقيقة أن "إسرائيل" لم تكن قادرة على تطوير قدرة حربية اقتصادية حقيقية. على الرغم من إنشاء وحدة "الحربة" لم يكن ل "إسرائيل" نهج منظم للحرب الاقتصادية، ولا يزال "صناع القرار الإسرائيليون" لا يرون في الحرب الاقتصادية كأداة مركزية في ترسانة "إسرائيل" من الأدوات الأمنية.

الجزء الثاني – إمكانات الحرب الاقتصادية في الحرب ضد إيران و"جيوش الإرهاب"

إمكانية مساهمة الحرب الاقتصادية في النضال ضد إيران و "جيوش الإرهاب" تنبع أولاً وقبل كل شيء من القيود المفروضة هذه الأيام على استخدام القوة العسكرية التقليدية والتكاليف الملازمة لذلك على إسرائيل. في هذا السياق من الممكن أن نشير على سبيل المثال إلى صعوبة هزيمة جيش عدو حتى عندما يكون ميزان القوى يميل في مصلحتنا كما هو واضح على سبيل المثال في الحرب الحالية في أوكرانيا أو في جهود "إسرائيل" الفاشلة ضد حزب الله وحماس في العقود الأخيرة. كما أن الحروب "الكلاسيكية" تنطوي على تكاليف اقتصادية وسياسية وقانونية ونفسية باهظة للغاية. علاوة على ذلك فإن اختيار الحرب الاقتصادية يعكس الاعتراف بالمكانة المركزية للاقتصاد في أنظمة أعدائنا وقدرتها على العمل ضدنا. تؤثر المتغيرات الاقتصادية على عملية صنع القرار لدى أعدائنا وعلى بناء قوتهم وعلى قدرتهم على حشد الدعم والتأثير وتنفيذ خططهم. أي أن استخدام أدوات الحرب الاقتصادية يمكن أن يخدم مجموعة متنوعة من الأغراض العملياتية حتى لو كان هذا يعني أن مجال الحرب الاقتصادية سيصبح أكثر أهمية من القوة العسكرية التقليدية ل "إسرائيل." سيتطلب استخدام أدوات الحرب الاقتصادية من صناع القرار في "الجيش الإسرائيلي" (وخارجه) تحسين فهمهم لاقتصاد خصومهم والاقتصاد بشكل عام وتقييم تأثير استخدام هذه الأدوات على السياقات الاقتصادية الأوسع بالإضافة إلى تقييم مخاطر التمدد أو الانزلاق من المجال الاقتصادي إلى مجالات أخرى العسكرية وغيرها. على سبيل المثال قد تؤدي محاولة تقليص مساحة العمل الاقتصادي لحزب الله وبالتالي إضعاف الدعم الشعبي له في لبنان إلى تفكيره بالقيام بخطوات عسكرية قوية ضد "إسرائيل" ردًا على ذلك أو كبديل لحشد التعاطف الشعبي.

من أجل النهوض بمجال الحرب الاقتصادية حتى في "الجيش الإسرائيلي" باعتباره من يقود المنظومة الامنية في الحرب ضد إيران ووكلائها يجب الترويج لعدد من الخطوات:

أولاً :يجب تطوير مفهوم أو نظرية فيما يتعلق باستخدام "إسرائيل" العسكري للحرب الاقتصادية ضد أعدائها. أولاً وقبل كل شيء يجب على "الجيش الإسرائيلي" أن يقرر ما إذا كانت الحرب الاقتصادية هي مجرد أداة حرب فقط لا غير أو ما إذا كانت أيضًا أداة قد تدعم عمليات التسوية والدبلوماسية العسكرية وما إذا كان يمكن الجمع بين هذه الأساليب بطريقة أفضل من ذي قبل. يجب أن تركز الحرب الاقتصادية أولاً وقبل كل شيء على التأثير على الدوافع لدى صناع القرار. تواجه "إسرائيل" مجموعة من الدول والمنظمات تديرها

مجموعة صغيرة جدًا من صناع القرار. وهذه مجموعة بمجرد أن يكون هناك تهديد حقيقي على بقائها فهذا يؤثر في المقام الأول على عمليات صنع القرار لديها. يمكن أن يكون التأثير على البقاء من خلال القوة ولكن يمكن أيضًا أن يكون من خلال إلحاق ضرر خطير للغاية بقوتهم الاقتصادية والتي تقوم من بين أمور أخرى على السيطرة على مصادر مالية واسعة النطاق.

في بعض الأحيان يكون من الممكن التأثير على صنع القرار لدى أعدائنا أيضًا من خلال ممارسة ضغط شديد جدًا على المقربين منهم وتحريضهم على التمرد. من الممكن على سبيل المثال القيام بحرب اقتصادية ضد "اقتصاد الظل" الذي نشأ بين المنظمات الإرهابية وإيران على حساب الحرب الاقتصادية الواسعة ضد السكان في إيران أو غزة والتي لم تنجح بعد في الحصول النتائج المرجوة. في إيران "اقتصاد الظل" هو عملياً الذي يجعل القيادة تصمد ويعزلها عن المشاكل اليومية للسكان الذين يعانون. والمس بقدرة القيادة على التحكم في الموارد وادمانها على امتيازات الحكم يشكل عنصرًا مركزيًا في عملية صنع القرار.

ثانيًا :مطلوب ترتيب تنظيمي جديد يحدد بوضوح الجهة أو الشخص المسؤول عن القضية على المستوى الوطني وبالتالي يؤدي أيضًا إلى إنشاء إطار تنظيمي جديد يكون لديه جميع الصلاحيات والموارد اللازمة لذلك حتى على حساب الاستثمار في مجالات القتال الحركية الهجومية الأخرى. إذا قررت دولة "إسرائيل" الدخول في عالم الحرب الاقتصادية فيجب عليها تحديد جهة مسؤولة على المستوى الوطني لإدارة المعركة. تتطلب الحرب الاقتصادية موارد قليلة وتغييرًا في الأولويات في برامج جمع المعلومات الاستخبارية وهو الشي الذي فرصة تنفيذه دون المشاركة الكاملة من قبل الجيش ووكالات الاستخبارات الأخرى منخفضة. في "الجيش الإسرائيلي" يمكن إنشاء ذراع جديد يركز على جميع الأدوات اللازمة للحرب الاقتصادية تشمل إلى جانب أولئك الذين يرتدون الزي العسكري ممثلين عن مكتب رئيس الوزراء وممثلين دائمين آخرين من الوزارات الحكومية ذات الصلة مثل وزارات المالية والخارجية.

الذراع الجديدة تكون من بين أمور أخرى مسؤولة عن صياغة أهداف الحرب الاقتصادية ودمج الجهود في الميدان في إطار جهود "إسرائيل" الأخرى ضد إيران ووكلائها (في المعركة بين الحروب وفي الحرب) وعن التعلم المنهجي (لماذا على سبيل المثال لم تكن العقوبات الأمريكية ضد إيران ناجحة؟) وعن بناء القوة المطلوبة لذلك. يجب على "الجيش الإسرائيلي" ويمكنه تسخير أدواته في مجالات أخرى – السايبر والوعي والقانون – لغرض تعزيز الحرب الاقتصادية. باستخدام الأدوات الإلكترونية من الممكن الوصول إلى "خلف كواليس" الانظمة المالية في البلدان المستهدفة. ومن خلال أدوات الوعي من الممكن تكثيف تأثير العمليات الاقتصادية على سلوك العامة وضد أنظمتهم. وباستخدام الأدوات القانونية من الممكن حرمان أعدائنا من الأصول المحفوظة خارج حدودهم.

كيف يمكن أن تبدو الحرب الاقتصادية ضد إيران وحلفائها؟

يمكن دراسة المعركة التي تشنها "إسرائيل" ضد حزب الله كمثال. اليوم تضع المعركة كل أملها على الحرب التقليدية والمعركة بين الحروب. نحن نستعد بموارد هائلة ليوم الحرب. حيث إن الهدف من المعركة بين الحروب هو تقليص قدر الإمكان القدرة التي تنقلها إيران إلى حزب الله وخلق الردع وبنك أهداف للمعركة. كما تعمل "إسرائيل" من خلال الوعي لتوضيح أن لبنان سينهار في الحرب القادمة. الآن لنفترض جدلاً أن "إسرائيل" تبني القدرة على شل النظام المالي لحزب الله بأكمله: بدءًا من شركات التغطية حول العالم والوحدات المالية والنظام المصرفي. المعنى الرئيسي لمثل هذا النشاط هو أن منظمة مثل حزب الله لن تكون قادرة على ادارة امورها وأن الأموال لن تذهب إلى النشطاء ولا إلى العمليات وأن القيادة تفقد قوتها. كما سيفقد حزب الله قوته في الشارع اللبناني لأنه سيجد صعوبة في تحويل الميزانيات إلى السكان الشيعة. وبالمثل يمكن تصور معركة تستيقظ فيها قيادة إيران ذات صباح وتجد جميع أنظمتها المالية مشلولة وتنهار شركاتها التجارية ويخسر قادة الحرس الثوري جميع أصولهم أو تنتقل الأصول إلى أيادي أخرى (عمليات "روبن هود"). ألا يمكن لمثل هذا الحدث أن يؤثر أكثر من أي حملة عسكرية ونتائجها على عملية صنع القرار في إيران بخصوص استمرار المشروع النووي؟ **ألا يستحق التفكير في مثل هذا التحرك بدل هجوم عسكري على المنظومات النووية مع كل ما يترتب على مثل هذا العمل؟**

ملخص

يمكن للحرب الاقتصادية أن تمنح "الجيش الإسرائيلي" وصناع القرار السياسي درجات أكبر من الحرية العملياتية مما لديهم حاليًا. تجسد الحرب الاقتصادية العديد من الفرص التي لم يتم استكشافها بعد ناهيك انها لم تستغل، وبدون الكثير من التكاليف الباهظة المرتبطة بخصائص القتال لدى "الجيش الإسرائيلي" اليوم. هذا لا يعني أننا وصلنا إلى "زمن المسيح" وبالتأكيد لم نصل إلى اليوم الذي يمكننا فيه مناقشة نزع سلاح الجيش. لا يزال يتعين على "الجيش الإسرائيلي" أن يكون بكامل قوته لمعارك الدفاع والحروب مثل تلك التي يتم شنها حاليًا ضد عمليات نقل المعدات العسكرية المتطورة بين إيران وحزب الله وفي غزة ضد حماس. في الوقت نفسه على مدى عقود لم تثبت القوة العسكرية البحتة والجهود السياسية نفسها حتى الآن. وأثمان أو تكاليف السياسة الأمنية الحالية آخذة في الارتفاع. سيكون من الصواب ل "إسرائيل" و"الجيش الإسرائيلي" بشكل خاص أن يشرعوا في تطوير ميدان الحرب الاقتصادية من أجل محاولة كسر الجمود الذي نتواجد فيه أمام عدونا.

* * *

"واي نت": دولة واحدة ستكون كارثة، وجبل الهيكل (المسجد الأقصى) ورقة، ربما هناك حل للصراع

اعداد: ميشكا بن دافيد: كاتب وعضو بارز في "الموساد" ومؤلف كتاب "Bloga Case" أي "سيناريو القرش"

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . أطلس للدراسات

شعبان، دينان، 130 سنة من العنف، وأعداد لا تُحصى من المتطرفين، العنيفين والمسيانيين (الخلاصيين) يمشون بخطوات واثقة نحو الهلاك؛ إليكم بعض الافتراضات والأفكار لتقديم الخلاص.

الكثيرون في إسرائيل يتشاركون شعور ألا وجود لمخرج في ظل الواقع الأمني، السياسي والدبلوماسي. أريد أن أقدم عدة افتراضات أساسية يستطيع مَن يقبلون بها أيضًا أن يقبلوا بمقترحات الحل التي سأطرحها فيما بعد، ولنبدأ ببعض المعلومات الأساسية. يدور الصراع بين شعبيْن وديانتيْن، وهو أمر يجعل من الصعب كثيرًا إيجاد حل. بينما تستطيع الشعوب أن تتوصل إلى ترتيب عقلاني (رغم الترسبات الحساسة العميقة والنقاط غير المحلولة، كما في حالة أوروبا الغربية)؛ غير أن الأديان التي تستند للأوامر والنصوص المقدسة الصادرة عن أنبيائهم تستصعب فعل ذلك دون أن يعتبر هذا كفر بالمقدس. وانطلاقًا من نقطة الخروج هذه، يجب تناول الافتراضات التالية:

وعد الله لإبراهيم (عليه السلام)، والذي بموجبه تزعم الديانة اليهودية حقها في السيطرة على البلاد، ليس حدثًا من المُمكن أن نثبت أنه قد وقع، وذكره في النصوص لا يعتبر مرجعية إلا لدى من يقبلون التوراة على أنها حقيقة. إنها ليست حجة على المستوى العقلاني والقانوني، وإنما على المستوى الإيماني فقط، ومثل ذلك لا يسري على كل مَن ليس مؤمنًا، ولا يعني هذا استبعاد قوة الايمان لدى المؤمنين بوعد الله وصلاحيته، وهم الجهة التي على القوى الواقعية أن تواجهها.

مقابل ذلك، أحداث احتلال الأرض واستيطان قبائل إسرائيل في البلاد هي حقائق تاريخية تدعمها اكتشافات أثرية كثيرة. كذلك حقب مملكة داوود وسليمان الموحدة مدعومة بالاكتشافات الأثرية والتاريخية، وكذلك ممالك إسرائيل ويهودا المستقلة، وهذا كله لحقبة استمرت لأكثر من ألف سنة، حتى الخراب الأخير ليهودا والقدس بعد تمرد بار كوخبا. في الجليل استمر الاستيطان اليهودي، الذي نتج عنه عمل رائع مثل تلمود الأرض - الإسرائيلية (يروشالمي) في القرن الثالث للميلاد، والذي درس في مستوطنات الجليل بعد ذلك أيضًا، وفي المدن (المقدسة الأربع) استمر الاستيطان اليهودي دون توقف تقريبًا. حجة حق شعب إسرائيل التاريخية في أرض إسرائيل هي بالتالي أكثر صلابة.

القرآن الكريم يتحدث عن رحلة محمد (صلى الله عليه وسلم) الليلية على ظهر البهيمة العجيبة إلى المسجد الأقصى. القدس ليست مذكورة فيه. فقط في "الحديث"، وهو مجمع من القصص والنصوص عن النبي محمد، التي نقلت شفاهية وتم تدوينها بعد وفاته بحوالي 200 عام، والتي تقدم التفسير بأن المسجد الأقصى هو في القدس.

رغم ان "الحديث" يُعتبر ثانويًا في أهميته بالنسبة للقرآن، غير أن تشككات أثيرت فيما يتعلق بكونه حقيقيًا وموثوقًا، وتوجد تيارات في الإسلام تستبعده. على أي حال، قدسية الأقصى والقدس صالحة فقط لدى المؤمنين المسلمين، وليست حجة على المستوى العقلاني أو القانوني. هنا أيضًا، ليس ذلك كافيًا لاستبعاد الزخم الإيماني من المسلمين.

منذ الاحتلال العربي في القرن السابع وحتى الاحتلال الصليبي في القرن الحادي عشر، سيطر الإسلام على أرض إسرائيل وجلب معه الاستيطان العربي الواسع، والذي بقي هنا أيضًا بعد حقبة الصليبيين تحت الحكم المملوكي والعثماني. أي باستثناء الاحتلال الصليبي حتى الحرب العالمية الاولى والانتداب البريطاني الذي جاء بعده، كانت أرض إسرائيل تحت الحكم الاسلامي لحوالي 1200 عام، وهي فترة مماثلة لفترة الهيمنة اليهودية هنا في الماضي.

خلال الحرب العالمية الأولى، وعد البريطانيون اليهود بإقامة وطن قومي (وعد بلفور)، وأبناء الحسين شريف مكة وُعدوا بالسيطرة على شرقي نهر الأردن، الذي نزعوه من "فلسطين". انتداب هيئة الأمم المتحدة، الذي اقتبس "إعلان بلفور" كاملًا، مكّن البريطانيين من تنفيذ تقسيم أرض إسرائيل. تقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى دول خلق للمرة الأولى سكان البلاد العرب (الفلسطينيين) كأصحاب تفرد وطني مختلف عن عرب البلدان المجاورة. الاعتراف القومي بالشعبيْن الذي يربطهما بالبلاد سائد وموجود. لا معنى للمزاعم العربية التي تستبعد علاقة اليهود اليوم بالعبرانيين القدماء أو الحجج التي تستبعد علاقة الفلسطينيين بالبلاد.

الفلسطينيون واليهود تحاربوا على السيطرة منذ بداية عودة صهيون الحديثة في أيام الأتراك، وطوال فترة الانتداب (منذ 1886)، تم تسجيل اشتباكات بين العرب ومؤسسي المستوطنات الأم "بتاح تكفا". قرار الأمم المتحدة في الـ 29 من نوفمبر 1947 قرر مبدأ تقسيم أرض إسرائيل الغربية بين الشعبيْن. وفي أعقاب رفضه من قِبل العرب اندلعت حرب الاستقلال، وحدود دولة إسرائيل تحددت في اتفاقية وقف إطلاق النار في رودوس، وحصلت على اعتراف دولي (حدود 49، المعروفة بحدود الـ 67)؛ هذا هو الاعتراف الدولي الساري الأخير بحدود دولة إسرائيل.

على طرفي الخط الأخضر

حرب 1967، التي عكست عدم الاستعداد العربي للقبول بواقع وجود دولة إسرائيل، أدت إلى احتلال الضفة الغربية وأطلقت العنان للمشاعر الوطنية - الدينية والمثالية، والتي برزت في استيطان يهودا والسامرة؛ بداية على خلاف سياسة الحكومة، وفيما بعد بدعم منها. حسب معطيات الـ "سي. بي. اس"، إلى يومنا هذا استوطن هناك حوالي 700 ألف يهودي (بما في ذلك الأحياء الشرقية والشمالية من القدس). واقع الاحتلال غير مقبول لدى العالم، وكذلك دولة إسرائيل امتنعت عن فرض سيادتها على المناطق؛ ما عدا القدس الشرقية، والقانون الإسرائيلي على هضبة الجولان أيام مناحيم بيغن. بقية المنطقة تعرف قانونيًا بأنها أرض مُختلف عليها.

خلال 55 سنة، منذ أعدت الاتفاقيات التي تهدف إلى تقسيم الأرض بما يتوافق مع قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، اتخذت القرارات في إسرائيل والمؤسسات الفلسطينية بهدف تنفيذ ذلك؛ لكن الفجوات بين الطرفيْن لم تسمح بالتوصل إلى اتفاقات حول التفاصيل. إلى يومنا هذا المنطقة تشتعل: الميليشيات المسلحة تعمل في مدن الضفة وتواجه الجيش الإسرائيلي، وتتم مهاجمة المستوطنين، الرأي العام الفلسطيني يميل من الاستعداد للتسوية في خط منظمة التحرير الفلسطينية إلى خط حماس المُتصلب، وكذلك في دولة إسرائيل طرأ تطرف باتجاه اليمين، وازداد القطاع الذي يزعم "كلها لنا." في المقابل، طرأت تحولات في تعامل المواطنين العرب مع الدولة وتعامل الدولة معهم، منذ أيام الحكم العسكري، ومرورًا باللقاء المتجدد مع أقاربهم في الـ 67 وحتى انضمام "راعم" في الائتلاف. اليوم، إلى جانب دعم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة، توجد في أوساطهم مطالبة بالمساواة في الحقوق في إسرائيل، وأغلب الأحزاب العربية متمسكة بإلغاء الطابع الصهيوني للدولة.

الوقت الذي ينقضي لا يبشر بالهدوء، والمواجهة العامة مثل تلك التي شهدناها في مايو 2021 في أعقاب حادث الأقصى والقتال في غزة من شأنها أن تكون مسألة وقت. إذا كانت مثل هذه المواجهة محدودة بمشاغبين شباب في المدن المختلطة وفي النقب، فإن تجسيدها المقبل ربما يشمل الشتات البدوي برمته (حوالي 300 ألف نسمة) المختلفين عن دولة إسرائيل والذين يملكون ميليشيات مسلحة، والمنظمات الإجرامية في الشمال، التي انشغلت لغاية الآن بالجريمة الزراعية وتحصيل رسوم الرعاية، لكنها ربما تقود ثورة مسلحة في مناطق شاسعة. "الأغلبية الصامتة" من المواطنين العرب التي تتطلع للتعايش المشترك، من شأنها حقًا أن تستمر في صمتها، كما كان في "حارس الأسوار."

الفخ: ليس مجرد دولة واحدة

في أرض إسرائيل الغربية، يقطن إذن شعبان لهما حقوق تاريخية متشابهة في البلاد، وحيث أدى عدم التوافق بهما إلى حروب في نهايتها تقررت حدود دولية معروفة في 1949؛ هذه الحدود تم اختراقها في 1967، ومن حينها وحتى اليوم لا يعبر عن الأمر إلا بالصراعات الدامية أكثر فأكثر، وبالتطرف في كلا الطرفيْن: لدينا اليسار تم شطبه تقريبًا، وهناك أغلبية واضحة لليمين، واليمين المتطرف من ضمنه. ولدى الفلسطينيين هيمنة منظمة التحرير التي تسيطر عليها فتح مهددة بشكل واضح من قِبل حماس، الفلسطينيون في المناطق على شفا الانتفاضة، وللمواطنين العرب أجندة خاصة بهم تشمل الانفصال، إلى جانب المطالبة بالمساواة التامة. كلما ابتعدت إمكانية التقسيم، سواء بسبب البناء اليهودي أو بسبب تطرف أحد الطرفيْن؛ هكذا تحتل فكرة الدول الواحدة المقام. في اليسار هذا يعني دولة يهودية - عربية متساوية الحقوق، في اليمين تفسيره دولة فيها عرب المناطق سيكونون مسلوبي الحقوق المدنية مثل حق الانتخاب في الكنيست. الدولة الواحدة - من منظوري - ستكون مدمرة من كل الاتجاهات: تساوي الحقوق معناه تفكك الدولة من طابعها اليهودي - الصهيوني، تفكك الجيش من دوره كجيش الدفاع الإسرائيلي، التغيير التام في خصائص الشرطة و"الشاباك" و"الموساد"، والأمر لن يمنع الانجرار إلى الكراهية، واختلاف المصالح إلى حرب أهلية شاملة. في المقابل، منع الحقوق المدنية الكاملة عن العرب (أو عرب المناطق) معناه التمييز العنصري (قانون مختلف لتجمعات سكانية مختلفة)، وهو الأمر الذي سيجعل من إسرائيل دولة مصابة بالجذام في عيون العالم، وسيجعل أيضًا الكثيرين من مواطنيها اليهود يولونها أظهرهم. الانزلاق إلى منحدر واقع الدولة الواحدة يجب وقفه .

الحلول: الانفصال والقبول في الشرق الأوسط

إقامة كيان فلسطيني يحكم السكان العرب في الضفة ويكون منفصلًا عن إسرائيل هو ضرورة سياسية وأمنية. سياسية: إذ أن دول العالم فعلًا (أغلبها إن لم تكن كلها) تدعم قرارات الأمم المتحدة (242 و338) والتي تفسر بأنها إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. إضافة إلى ذلك، جامعة الدول العربية قبلت بالمبادرة السعودية، وقررت أن تنخرط الدول الأعضاء فيها بالسلام والتطبيع مع إسرائيل مقابل الانسحاب إلى حدود 1967، وتم تعديل القرار من خلال التوافق على تبادل محدود للأراضي (في أعقاب موافقة أبو مازن على ذلك).

الانفصال مع تبادل الأراضي هو طريق إسرائيل للقبول في هيئة الأمم كدولة تسعى إلى السلام، والقبول في الشرق الأوسط كعضو وليس كعدو. طبعًا سيكون هناك من سيعتبرنا نبتة غريبة وبغيضة بعد ذلك، سنعيش على أساس أن السلام سيسود بين الحكومات، كما في الحالة المصرية والأردنية. وفي المقابل، نتأكد في

كل اتفاق من الترتيبات الأمنية الصلبة التي تمنع رام الله من التحول إلى غزة (في المقابل من مراكش، مرورًا بدبي وحتى إندونيسيا؛ هناك إبداء للإعجاب بالإسرائيليين الذين سينتصرون في ثانوية السلام).

الضرورة الأمنية: إذ أن الواقع بالفعل يشير إلى أن شباب الضفة لا يخافون من الاحتلال ولا من الجيش. جميع أنشطة الاعتقالات تواجه بإطلاق النار من قِبل المسلحين. أعمال المقاومة الفردية باتت أكثر جرأة ودموية، وإمكانية انتقال الحكم إلى حماس - اللائحة للعيان - ستفاقم الوضع، وقد ثبت أن المواجهة في القدس والمناطق أدت إلى المواجهة الداخلية في إسرائيل. كذلك من الناحية الاستراتيجية، فإن إقامة كيان فلسطيني والتطبيع مع الدول العربية ستحمل ثمارًا حلوة. الإيرانيون سيفقدون دافعهم للصراع مع إسرائيل (إذا قبل الفلسطينيون والعرب بوجود إسرائيل)، كذلك الأساس المنطقي لدعم إيران لحزب الله وتنظيمات الرفض الفلسطينية سوف يستأصل. القيمة الإضافية من تحييد التهديد الإيراني واضحة في ظل إمكانية اقتراب طهران من النووي. حتى وإن وصلت إيران إلى القنبلة، رغم المجهودات المبذولة، في اليوم الذي يلي السلام ستكون أقل تهديدًا بكثير.

الفصل والتقسيم كقاعدة للحل

منذ حرب الأيام الستة، يُعتبر قرار الأمم المتحدة 242 هو الأساس الدولي المعروف للحل. ولأننا لم نتقدم بهذا الاتجاه، بسبب نشوة الانتصار في 67، جاءت حرب يوم الغفران، وفي ظلها اتخذ القرار 338 الذي أكد القرار 242. منذ ذلك الحين، مرّت عشرات السنوات من الاتصالات بين الأطراف (مؤتمرات مدريد، واتفاقية أوسلو، ومؤتمرات سلام كثيرة أخرى)، والتي تضمنت إمكانية الحل الأردني (حسب رأيي اليوم كذلك، الفيدرالية الأردنية - الفلسطينية هو الخيار المفضل)، المبادرة السعودية التي اعتمدت من قِبل الجامعة العربية، والاتصالات المكثفة بين رئيس الحكومة ايهود باراك وياسر عرفات (حيث رفضت حينها فكرة تبادل الأراضي الواسعة)، والاتصالات بين رئيس الحكومة ايهود أولمرت وأبو مازن (الذي وافق على تبادل أراضٍ بنسبة 1.9% للمرة الأولى، والجامعة العربية سارعت لاعتماد هذا المبدأ أيضًا). لكن لم نحصل على أيّ نتائج: الطرفان متمترسان خلف مواقفهما، ينعمان بدمائهم وينجران إلى وضع ميؤوس منه، وضع أفرز أفكارًا متطرفة حول الضم والترحيل، وهي أفكار يجب رفضها جملة وتفصيلًا .

"صفقة القرن" أمام اتفاقية أوسلو

في المقابل، كان هناك من واصلوا البحث عن حل، والخطة الأخيرة التي وضعت على الطاولة (خطة ترامب أو "صفقة القرن") أوجدت طريقة لإبقاء 97% من المستوطنات اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية، مقابل نقل المناطق (ج) غير المأهولة ومناطق أخرى من النقب للفلسطينيين (حتى المثلث، الفكرة التي طرحتها في مقالاتي منذ 2002 وكانت جزءًا من طرح "إسرائيل بيتنا"). صفقة القرن تم رفضها من قِبل الفلسطينيين، ورئيس

الحكومة السابق بنيامين نتنياهو تملص من أن يمرر في الكنيست قانون فرض القانون الإسرائيلي على المستوطنات برعاية أمريكية (بسبب تهديد الإمارات بإلغاء اتفاق العلاقات في اتفاقيات إبراهيم).

إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في ضواحي القدس وكفار سابا هي حدث يحمل مخاطر "الغزونة" (تحولها إلى غزة)، والتي يجب أن تتم بحذر وبالتدريج، مع اتخاذ الترتيبات الأمنية الواضحة (التي ظهرت في خطة ترامب)، بما في ذلك نزع سلاح الكيان الفلسطيني، التدرج في منحهم الاستقلال، والشروط التي يُمكن أن تمنع العملية .

هل الحل ممكن؟

نعم، الحل مُمكن وبفضل الورقة الرابحة التي بأيدينا: المسجد الأقصى. أنا على علم طبعًا بمكانته لدى اليهود المتدينين وغير المتدينين، لكن أذكر بأن الحديث يدور عن موقع ديني: مكان الهيكل. الصعود إلى جبل الهيكل كان قد مُنع في الـ 67 من قِبل الحاخامية العسكرية، وبعد ذلك أيضًا من قِبل الحاخامات المدنيين (وسيما الإسبان) خشية تدنيس قدس الأقداس الذي لا نعرف أين هو. آلاف اليهود لا يفكرون بهذا المنع ويصعدون إلى الجبل، بإشراف الشرطة والأوقاف.

من منظوري، هذا جنون، أن ننتحر عند قبر يوسف الواقع في نابلس (أو أن نسمح لأتباع بريسلاف وبرلاند وغيرهم بأن يجرونا إلى حرب بسببه) أو أن يستوطنوا في الأماكن التي تواجد فيها تابوت العهد أثناء تنقله في السامرة (بين ال وشيلو). وأكثر من هذا، من السخيف في نظري أن نمسك بأيدينا بالقنبلة الموقوتة شديدة الانفجار في المسجد الأقصى، والتي من شأنها أن تفجّر الشرق الأوسط وتفجرنا معه.

دولة إسرائيل بحاجة إلى أن تستخدم جبل الهيكل (المسجد الأقصى) كعامل حاسم في المفاوضات مع الفلسطينيين ومع العالم العربي. حسب رأيي، على خلفية إمكانية أن يعود جبل الهيكل لأيديهم، الفلسطينيون لن يصروا على أيّ نوع من التملك أو على الأحياء اليهودية شرقي القدس (في الأحياء العربية أصلًا ليس لليهود موطئ قدم، وإعادتها إلى السلطة مطلوبة). مع إغراء جبل الهيكل، سيقبل الفلسطينيون حتى بخطة ترامب الممتازة لنا. إسرائيل من جانبها تستطيع أن تحافظ على تواصل مع جبل الهيكل - على سبيل المثال: ممر من باب المغاربة، الذي في حائط المبكى (جدار البراق) حتى باب السلسلة - من أجل إرضاء محبي المكان (ليس من بينهم المجانين المستعدين مقابل ذبح جدي أن يثور علينا مليار ونصف من المسلمين).

الجهات الدينية الأصولية في الطرفين ربما يخربون مثل هذا الاتفاق. وكلاء الاخوان المسلمين في حماس وبين العرب المواطنين في إسرائيل هم عنصر خطير، ومثلهم أيضًا العناصر المسيانيين في أوساطنا. الفرع الشمالي من الحركة الاسلامية لا يشارك في الحياة السياسية في إسرائيل، إثر تطلعه إلى دولة الشريعة الاسلامية،

وكذلك قادة حزب الصهيونية الدينية أبدوا في الماضي توقهم إلى دولة الشريعة اليهودية. يظهر الارتباط بالقوة اليهودية التطرف الديني الذي يجب على إسرائيل معالجته.

وماذا عن المجتمع العربي بعد الاتفاق؟

على دولة إسرائيل أن تضمن أن إقامة كيان فلسطيني لن يكون بمثابة مجرد مرحلة أولى في كفاح عرب إسرائيل. من أجل ذلك، من الصواب تحييد الاغتراب الذي سيشعر بهِ عرب إسرائيل في ظل إلهامات استقلال إخوانهم في المناطق بشكل مسبق، وأن يتم إرساء الجنسية الفلسطينية لعرب إسرائيل إلى جانب الجنسية الإسرائيلية في الاتفاق. هذا الشيء سيمنحنا منفسًا للمشاعر الوطنية لديهم، دون التنازل عن الهوية المدنية الإسرائيلية؛ بل سيسهل عليهم الانسجام في الدولة (مثل يهود الولايات المتحدة نموذجًا). في المقابل، سيسمح هذا الأمر لدولة إسرائيل بسحب الجنسية ممّن يسعى إلى تخريب تعريفها كدولة يهودية وديمقراطية، بمن في ذلك المشاغبين على غرار مشاغبي مايو 2021؛ بل وطردهم (القانون الدولي يسمح بذلك فقط في حال وجود جنسية أخرى للشخص)؛ شرط من شأنه أن يحفزهم على الاندماج في الدولة. كما أن من الصواب - حسب رأيي - تقليل الاحتكاك بين عرب إسرائيل وبين مؤسسات الحكم في إسرائيل ما تسنى ذلك. في عدد من المقالات، اقترحت تقسيم دولة إسرائيل إلى كانتونات يهودية وعربية (على سبيل المثال: 20 كانتون يهودي وخمسة كانتونات عربية، بما يتناسب والقسمة الجيوديموغرافية)، ومنح الكانتونات العربية حكمًا ذاتيًا ثقافيًا وإداريًا. واقترحت أيضًا السماح للكانتون بأن يقرر الانفصال عن الدولة الأم والانضمام إلى الدولة الوطنية، على شرط موافقة الأغلبية الساحقة في البرلمان، مثل هذه الأغلبية تستطيع أن تقرر أيضًا انفصال الكانتون المارق، الذي حصل على مكانة الجيب (مئات الجيوب كهذه موجودة في أنحاء العالم بين الدول التي شهدت الصراعات الحدودية) ويتوقف عن تهديد الدولة من الداخل.

مقولة "ليس لدينا شريك" لم تصمد في اختبار الواقع. النظرية الوطنية الفلسطينية العامة هي أن جميع الأراضي الفلسطينية ملك لهم، وليس لليهود هنا أية حقوق، وهذا ينسجم مع النظرية الإسلامية التي ترى أن كل البلاد وقف لله تعالى؛ لكن تمامًا كما أن الفلسطينيين لا يحاربون المملكة الأردنية، رغم أن كلتا الضفتيْن تظهران في بعض رموزهم؛ كذلك بدأ الجدل لديهم بالنسبة لدولة إسرائيل.

الميثاق الوطني لمنظمة التحرير، الذي دعا للقضاء على دولة إسرائيل وعودة أغلب اليهود إلى بلدانهم الأصلية، تم تقييده في اتفاقيات أوسلو، وتقرر أن البنود المتناقضة مع الاتفاقية لاغية. أي أن منظمة التحرير تعترف بحق إسرائيل في الوجود على حدود 1967.

ميثاق حماس التي تتمسك براية الجهاد وتستبعد بأيّ حال الوجود اليهودي في أرض إسرائيل، قيّد هو الآخر في 2017 وقلص مؤقتًا بمطالبتها بدولة على حدود الـ 67، وإن قررت أن هدفها النهائي هو دولة إسلامية على كل

الأرض) على غرار سياسة المراحل عند منظمة التحرير). جدية قيادة منظمة التحرير لوحظت في معارضة إدارة أبو مازن للإرهاب، ومعارضة قادة حماس بضبط النفس النسبي في المواجهات الأخيرة في غزة. لا ينبغي التنصل من التغيرات التاريخية - الايديولوجية، كما لا ينبغي التنصل من إعلانات رئيس "راعم" منصور عباس الذي يمثل الفرع الجنوبي من الحركة الاسلامية بشأن استعداده الاهتمام برفاه المسلمين تحت الحكم اليهودي.

في الجانب الفلسطيني، هناك بالتالي (ما يزال) من يُمكن أن نتحدث إليه، ومن الجيد أن نفعل ذلك. في جانبنا، الشريك الذي يستطيع أن يأتي بالاتفاق هي الدوائر العقلانية في السياسة: الأحزاب العلمانية أو أحزاب الوسط واليمين المعتدل (ومنها أيضًا تلك التي مكوناتها الدينية تستمع إلى صوت المنطق)؛ بل والأحزاب العربية المُستعدة للقبول بمبدأ أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، أي الأحزاب الصهيونية من اليسار، ومرورًا بكل أحزاب الوسط، وحتى أحزاب اليمين المعتدل الرسمي، تستطيع - بل يجب - أن تجتمع موحدة وتضم الأحزاب العربية التي تقبل بوجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية؛ مجتمعة ستمثل هذا الأحزاب أغلبية واضحة تستطيع أن تقود إلى التغيير.

وفي ظل التهديدات (النووي الإيراني، انتفاضة مدنية وحرب إقليمية)؛ واجب القادة هو التعالي على الضغائن الشخصية وعلى الفوارق الأيديولوجية الفرعية والعمل سوية. التغيرات في منطقتنا سريعة، والطريق زلق، ولن يكون من المبالغ بهِ القول إن الاختيار هو اختيار بين الهلاك والفداء.

* * *

تقارير

"تايمز أوف إسرائيل": رئيسة الوزراء البريطانية تبلغ لابيد أنها تدرس نقل السفارة البريطانية إلى القدس

بقلم لازار بيرمان

في اجتماع في الأمم المتحدة، ليز تراس تقول إنه تدرس ' الموقع الحالي للسفارة البريطانية في إسرائيل'؛ كانت تعهدت بالنظر في الخطوة أثناء عملها كوزيرة للخارجية

أبلغت رئيسة الوزراء البريطانية ليز تراس نظيرها الإسرائيلي يائير لابيد الأربعاء في الأمم المتحدة أنها تدرس نقل سفارة بلادها من تل أبيب إلى القدس. وقال متحدث باسم دوانينغ ستريت لصحيفة "الغارديان" إن تراس أبلغت لابيد "عن مراجعتها للموقع الحالي للسفارة البريطانية في إسرائيل". وأكد متحدث باسم لابيد التصريح لتايمز أوف إسرائيل.

عندما أمر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب واشنطن بنقل سفارتها إلى القدس في عام 2017، انتقدت رئيسة الوزراء البريطانية في ذلك الوقت، تيريزا ماي، الخطوة. ومع ذلك، قالت تراس لمجموعة أصدقاء إسرائيل في حزب المحافظين في الشهر الماضي، قبل أن تصبح رئيسة للوزراء إنها ستنظر في قرار بريطانيا البقاء في تل أبيب إذا أصبحت قائدة للملكة المتحدة. وقالت "أدرك أهمية وحساسية موقع السفارة البريطانية في إسرائيل. لقد أجريت محادثات عدة مع صديقي العزيز رئيس الوزراء يائير لابيد حول هذا الموضوع."

أثار هذا الإعلان في أغسطس انتقادات متوقعة من دبلوماسيين بريطانيين سابقين، كتب 10 منهم إلى صحيفة "التايمز" قائلين إن نقل السفارة لا ينبغي أن يسبق إقامة دولة فلسطينية.

في عام 2018، نقلت إدارة ترامب سفارتها إلى القدس. لهندوراس وغواتيمالا وكوسوفو أيضا سفارات في المدينة. ولدى دول أخرى، بما في ذلك المجر وجمهورية التشيك وصربيا وأستراليا، مكاتب تجارية أو دفاعية رسمية في القدس.

جلس لابيد مع تراس بعد ظهر الأربعاء على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وشدد على أنه يجب ألا يكون هناك المزيد من التنازلات الغربية لإيران في المحادثات بشأن العودة إلى الاتفاق النووي الموقّع في عام 2015 خلال الاجتماع. كما طرح لابيد رؤيته لاتفاق نووي "أطول وأقوى." وأصدر الزعيمان تعليمات لموظفيهما بإبرام اتفاقية تجارة حرة بين البلدين في أسرع وقت ممكن. وبحسب بيان صادر عن مكتبه، قدم لابيد تعازيه بوفاة الملكة إليزابيث الثانية، وهنأ تراس على توليها رئاسة الوزراء.

حلت تراس محل بوريس جونسون كرئيسة لوزراء المملكة المتحدة بعد تعديل وزاري في حزب المحافظين. وشغلت في السابق منصب وزير الخارجية. وفي مقابلة أجرتها معها صحيفة" جويش كرونيكل "اللندنية، قالت تراس، وهي ليبرالية تحولت إلى يمينية وفي سن 47 أصبحت أصغر الأشخاص الذين شغلوا منصب رئاسة الوزراء على الإطلاق، إنها تعتبر أحد رؤسائها اليهود مصدر إلهام له وتعهدت بمحاربة معاداة السامية.

كان قرار المملكة المتحدة بعدم دعم بيان دولي صدر عام 2017 لدعم حل الدولتين في إسرائيل لحظة فاصلة في سياسة الدولة تجاه إسرائيل – جزء من تحول إلى اليمين بعد تولي سلف جونسون، تيريزا ماي، السلطة. في السابق، صوتت المملكة المتحدة عادة مع دول أوروبية أخرى لدعم السياسات والبيانات التي كانت أكثر انتقادا لإسرائيل.

بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي في أوائل 2020، أصبحت المملكة المتحدة الآن أكثر حرية في اتباع سياسة خارجية مستقلة، بما في ذلك في الشرق الأوسط، حيث كان للمملكة المتحدة ذات يوم نفوذ كبير.

كوزيرة للخارجية، تحدت تراس، وهي أم لابنتين وتم انتخابها للبرلمان لأول مرة في 2010، استهداف إسرائيل في الأمم المتحدة، بحسب ستيفن بولارد، رئيس التحرير السابقة لصحيفة كرونيكل التي أجرت المقابلة مع تراس.

* * *

مخطط إسرائيلي لطمس معالم فلسطين 48 بزراعة آلاف الأشجار

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

في الوقت الذي تتواصل فيه المخططات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، تنشط دولة الاحتلال من خلال الصندوق الوطني لإسرائيل- كاكال، لزيادة سيطرة دولة الاحتلال على الأراضي المحتلة عام 1948، من خلال زراعة آلاف الدونمات التي تعود ملكيتها لفلسطينيي48 بالغابات، صحيح أن المشروع يأتي بذريعة مواجهة تهديد التنمية الحضرية، لكن الغايات السياسية لم تعد تخفى على أحد، وهو قطع الطريق على أي استعادة لهذه الأراضي، أو الاستفادة منها. وقد كشف "كاكال" مؤخرا عن مخطط لإضافة مئات آلاف الدونمات لمناطق الغابات في الأراضي المحتلة48، كجزء من خطة استراتيجية مدتها 25 عامًا، ويسعى المخطط لتحديد الغابات المزروعة والطبيعية على أوسع نطاق، وتحديد المساحات التي لم يتم تخصيصها لـ"أغراض أخرى"، مع العلم أن "كاكال" تأسس عام 1901 بهدف شراء الأراضي والسيطرة عليها تمهيدا لإقامة الدولة اليهودية عليها، وهو ما تم فعلا، ويعتبر اليوم قيّماً على 13٪ من المساحة الإجمالية لأراضي الدولة.

سو سوركيس مراسلة موقع" زمن إسرائيل "كشفت أنه "عند تأسيس كاكال لم يكن سوى 14 ألف دونم من مناطق الغابات في الدولة، ومنذ ذلك الحين زاد العدد إلى 1.55 مليون دونم، ووُزرعت 500 ألف دونم إضافية من المنظمات والجهات الأخرى، بحيث يصل إجمالي مساحة الغابات في إسرائيل إلى مليوني دونم، لكن الخطة الإستراتيجية لكالكال تريد إضافة 500 ألف دونم من الغابات، وتوسيع المساحة الكلية للأراضي الحرجية إلى 2.5 مليون دونم، أي 11٪ من إجمالي مساحة إسرائيل."

وأضافت في تقريرها أن "هذا المخطط سيقدم في الأشهر المقبلة للمكاتب الحكومية والمنظمات البيئية وسلطة الطبيعة والحدائق، رغم أنه سيتطلب اقتلاع مئات الأشجار التي يعود عمر بعضها إلى أكثر من قرن، أي زرعها الفلسطينيون قبل إقامة دولة الاحتلال، مما يعني إلحاق الأضرار بهذه الثروة الطبيعية، التي تشمل أشجار الصنوبر والسرو المزروعة التقليدية وأكوام الأشجار والبساتين على الجداول والسهول." وأكدت أن "هذا المخطط يقع بين المناطق الصحراوية في جنوب فلسطين المحتلة وحزام البحر المتوسط، الذي يمتد على طول نوع من الصخور الصخرية، ومن شمالها إلى أطراف النقب الشمالي، مع العلم أن العديد من المزارع التي أقامها كاكال في صحراء النقب أثارت انتقادات من جمعية حماية الطبيعة، لأن الغابات المخطط لها لزراعتها في مناطق مفتوحة، حيث لا ينمو سوى عدد قليل من الأشجار بشكل طبيعي، ستضرّ بالتنوع البيولوجي،

وبالتالي ينتهك الالتزام الدولي بالحفاظ عليه."
يأتي هذا المخطط الإسرائيلي استكمالا لمخططات احتلالية سابقة على مدار مائة عام، حيث عملت الحركة الصهيونية على تشجير مساحات واسعة من فلسطين، بهدف أساسي هو تغيير معالم المكان لسرقته، وطمس هويّته، وتم تحويل 71 قرية فلسطينية مهجّرة إلى مواقع سياحيّة، وأكثر من نصف هذا العدد غُطّيت بغابات وحملات تشجير كثيفة، في محاولة لتغيير ملامحها، وبالتالي منع عودة اللاجئين إليها.
الغريب أن دولة الاحتلال التي تبدي تطلعها لحماية البيئة من خلال زراعة هذه الغابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة48، لأغراض سياسية بعيدة المدى، هي ذاتها التي تقوم باقتلاع وإتلاف عشرات آلاف أشجار الزيتون والمزارع الفلسطينية في الضفة الغربية بهدف إقامة المزيد من المشاريع الاستيطانية غير الشرعية على أنقاض أراضي الفلسطينيين الزراعية.

* * *

مؤتمر للفنانين الإسرائيليين في لوس أنجلوس لمواجهة المقاطعة

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

في الوقت الذي تواجه فيه دولة الاحتلال حركة مقاطعة متنامية حول العالم، وفي كل المجالات، لا سيما في القطاعات الفنية والثقافية، فهي تسعى لمحاولة الخروج من هذه المقاطعة من خلال فعاليات من بينها ذهاب وفد من الفنانين الإسرائيليين إلى لوس أنجلوس لحضور مؤتمر مع المديرين التنفيذيين لكبرى الهيئات السينمائية والتلفزيونية الأمريكية، وتم تمويل الوفد من قبل وزارة الخارجية بنصف مليون دولار من أجل تعزيز حضور الفن الإسرائيلي في الولايات المتحدة.
ذكر إيتمار آيخنر المراسل السياسي لصحيفة" يديعوت أحرونوت"، أن "مبادرة وزارة الخارجية تأتي للترويج للفنانين الإسرائيليين في الولايات المتحدة بعد عام من الاستعدادات المكثفة، بهدف المشاركة في مؤتمر تشهده لوس أنجلوس بعنوان "SCRIPTED ISAREL" للكشف عن أعمال إسرائيلية لصناعة الترفيه الأمريكية في هوليوود، وإقامة علاقات تعاون جديدة، وقد وصل وفد من 40 صانعًا ومنتجًا تلفزيونيًا إسرائيليًا."
ونقل في تقريره عن "نائب وزير الخارجية إيدان رول أنه سيلتقي مع أعضاء الوفد بكبار المسؤولين في عالم الفن الأمريكي وكبار المذيعين في شبكات مثل "Netflix" و "Disney"و "Sony"و "Amazon"و."Hulu"
وستصبح مثل هذه اللقاءات الدورية تقليدًا تقدم خلالها الصناعة الفنية الإسرائيلية سنويًا أعمالها الجديدة، مثل: فوضى وشتيسل وشاي إينيس وملكة جمال القدس، كاشفا أن أكثر من 100 مسلسل إسرائيلي حظيت بالظهور على Netflix وأن 9 مسلسلات إسرائيلية أصلية أنتجتها حتى الآن." وأوضح أن هذا "المؤتمر جزء من التزام وزارة الخارجية بالترويج للفنانين الإسرائيليين على الساحة الدولية، ليكونوا نقطة

انطلاق اقتصادية، وفتح الأبواب لهم، على طريق تعميم السردية الإسرائيلية كي يتردد صداها حول العالم، ويلتقي الفنانون الإسرائيليون بالجمهور في جميع أنحاء العالم."

في الوقت ذاته، احتج قادة المستوطنين على مسودة اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بعنوان "أوروبا الإبداعية"، لأنها تستثني الفنانين من المستوطنات والجولان والقدس المحتلة، حيث تم وضع الاتفاقية على طاولة الكنيست لإقرارها، بعد أن وافقت عليها الحكومة قبل بضعة أشهر، تمهيدا لتوقيعها الشهر المقبل في اجتماع مجلس الشراكة الأوروبية الإسرائيلية، بعد عقد من عدم الانعقاد احتجاجا على السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين خلال حقبة رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو.

هوديا حازوني مراسلة صحيفة" مكور ريشون "ذكرت أن "بندا صريحا في الاتفاقية يستثني الأراضي الفلسطينية التي لم تكن تحت السيطرة الإسرائيلية قبل حرب 1967، بما في ذلك عدم شمول هذه الاتفاقية للفنانين المقيمين في هذه المناطق، وتعني الضفة الغربية والجولان وحتى من مناطق القدس، مثل البلدة القديمة، مع العلم أنه لم يعترض أي من أعضاء الحكومة على الخطة، ولا حتى رئيس الوزراء في ذلك الوقت نفتالي بينيت."

وأضافت في تقريرها " أنه "في عام 2017 جمدت وزيرة الثقافة السابقة ميري ريغيف، توقيع الاتفاقية الثقافية الفنية مع الاتحاد الأوروبي، بسبب معارضتها لهذا البند الذي يستثني أجزاء من دولة الاحتلال، على حد وصفها، فيما أعاد الوزير الجديد الاتفاقية على طاولة البحث والإقرار، في ضوء أن جميع اتفاقيات التعاون العلمي الموقعة في السنوات الأخيرة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي تستثني هذه المناطق الفلسطينية المحتلة، وقد جاء الدور الآن على المنح الفنية والثقافية."

يزعم قادة المستوطنين وأنصارهم في الكنيست أن الاتفاقية الأوروبية إشكالية للغاية من حيث محتواها، سواء في الرسالة التي تنقلها، أو توقيتها، لأنها تعني مقاطعة الأراضي التي أضيفت لإسرائيل في حرب 1967، بما في ذلك أجزاء من القدس المحتلة، مما يعني أن هذه الاتفاقية تمدّ يدها لمنظمات "BDS" التي تسعى لمحاربة الاستيطان ومقاطعته.

* * *